



البرنامج الزمني المقترح

للمناقصة المحلية رقم (١) لسنة ٢٠٢٥/٢٠٢٦
لتنفيذ عملية رفع كفاءة الشقق (الاستراحات)
المملوكة للجهاز بمحافظة الإسكندرية

- النشر على بوابة التعاقدات العامة ودعوة المكاتب والشركات للتقدم بعطاءاتها في المناقصة يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٦/٣/٣١.
 - جلسة فتح المظاريف الفنية يوم الخميس الموافق ٢٠٢٦/٤/٩.
 - جلسة البت في المظاريف الفنية يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٦/٤/١٤.
 - اعتماد السلطة المختصة لتوصيات لجنة البت في المظاريف الفنية يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٦/٤/١٥.
 - اخطار أصحاب العطاءات بنتيجة البت الفني وإعلان بيان قبول واستبعاد العطاءات (المظاريف الفنية) يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٦/٤/١٥.
 - اخطار أصحاب العطاءات المقبولة فنياً بموعد فتح المظاريف المالية للعطاءات يوم الخميس الموافق ٢٠٢٦/٤/٢٣.
 - جلسة فتح المظاريف المالية يوم الإثنين الموافق ٢٠٢٦/٤/٢٧.
 - جلسة البت في المظاريف المالية يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٦/٤/٢٨.
 - اعتماد السلطة المختصة لتوصيات لجنة البت في المظاريف المالية واخطار العطاءات بها يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٦/٤/٢٩.
 - جلسة البت في المظاريف المالية والترسية يوم الخميس الموافق ٢٠٢٦/٥/٧.
 - اعتماد السلطة المختصة لتوصيات لجنة البت في المظاريف المالية بالترسية وإخطار المكتب " الشركة " الفائز "الفائزة" بالمناقصة بقبول عطائه " عطائها" وباقي العطاءات وإعلان نتيجة الترسية يوم الخميس الموافق ٢٠٢٦/٥/٧.
- التواريخ قابلة للتعديل وفقاً لأية متغيرات وسيتم إجراء الإخطارات اللازمة للمعنيين حال حدوث ذلك.

توقيع
٢٠٢٦/٥/٧

يلصق هنا طابع

الشهيد

جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

جهاز إدارة والتصرف فى الأموال

المستردة والمتحفظ عليها

فروع الجهاز بالإسكندرية

كراسة الشروط والمواصفات النموذجية للتعاقد على مقاولات الأعمال

عملية رفع كفارة عدد ثلاث شقق بمنطقة الرصافة - قسم محرم بك - الإسكندرية

- شقة رقم (١) بالعقار رقم (١٤).

- شقة رقم (٤) بالعقار رقم (١٤).

- شقة رقم (٥) بالعقار رقم (١٥).

آخر موعد لتقديم العطاءات هو الموعد المحدد لانعقاد جلسة فتح المظاريف الفنية المحدد لانعقادها

يوم الخميس الموافق ٢٠٢٦/٤/٩ في تمام الساعة الثانية عشرة ظهراً

طريقة التعاقد: المناقصة المحلية رقم (١) للعام المالي (٢٠٢٥/٢٠٢٦)

تتم كراسة الشروط والمواصفات فقط ومبلغ وقدره ٢٩٩ جنيه فقط (مائتان وتسعة وتسعون جنيهاً لا غير

يضاف ١٤ ضريبة قيمة مضافة بالإضافة إلى خمسة جنيهات رسم صندوق دعم الأشخاص ذوي الإعاقة

التأمين المؤقت مبلغ وقدره ١٠٠٠٠ جنيه

فقط (عشرة آلاف جنيهاً) لا غير

اسم صاحب العطاء: رقم الفاكس: رقم الهاتف:

البريد الإلكتروني: عنوان المحل المختار:

ختم الجهة

ختم صاحب العطاء /

الهدف العملي

تهدف العملية محل الطرح والتعاقد إلى رفع كفاءة عدد ثلاث شقق بمنطقة الرصافة - قسم محرم

بك - الإستراتيجية كالتالي :-

- شقة رقم (١) بالقطر رقم (١٤) .

- شقة رقم (٤) بالقطر رقم (١٤) .

- شقة رقم (٥) بالقطر رقم (١٥) .

الخاصة بجهة إدارة والتصرف في الاموال المستردة والمنحفظ عليها - فرع الإسكندرية .

نطاق الأعمال

- اسم المشروع: . تهدف عملية محل الطرح والتعاقد إلى تنفيذ عملية رفع كفاءة عدد ثلاث شقق بمنطقة

الرصافة - قسم محرم بك - الإسكندرية والخاصة بجهة إدارة والتصرف في الاموال المستردة

والمنحفظ عليها فرع الإسكندرية.

- الجهة المشرفة: بجهة إدارة والتصرف في الاموال المستردة والمنحفظ عليها - فرع الإسكندرية.

- موقع التنفيذ: مطار الثلاث شقق المشار إليهم سلفاً.

المواد الرئيسية التي تدخل في تركيب الخرسانة المسلحة

الشارح	الإجراء	رقم
٢٠٢٦/٢/٣١	ترويج النشر على موقع بوابة التعاقدات العامة	١
٢٠٢٦/٤/٩	ترويج وحدة فتح التطوير الفنية	٢
٢٠٢٦/٤/١٥	ترويج إعلان تنويع البوت الفني	٣
٢٠٢٦/٤/٢٧	ترويج وحدة فتح التطوير الفنية	٤
٢٠٢٦/٤/٢٩	ترويج إعلان تنويع البوت الفني	٥
٢٠٢٦/٥/٧	إخطار صاحب العطاء الفائز	٦
	إخطار ترويج إصدار القانون النهائي	٧
	إصدار أمر الإيداع	٨
	ترويج توقيع العقد	٩
	ترويج بدء التنفيذ	١٠
	نهاية تنفيذ التعاقد	١١

الخط الأول محرمات

١- المتشروعات المنظمة والقواعد الحاكمة لمقاولات الأعمال والتعاقدات

- تنظيم مقاولات الأعمال محل الطرح لأحكام التشريعات المصرية عمومًا، وتفسير وتوول لصوص بنود دراسة الشروط والمواصفات والتعاقد وفقًا لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتهما، ويمكن تحميل صورة الكترونية من القانون ولائحته التنفيذية والقرارات والمنشورات والكتب الدورية ذات الصلة بتطبيقاتهما من خلال الموقع الإلكتروني لبوابة التعاقدات العامة.

- كما يسري، بشأن دراسة الشروط والمواصفات والتعاقد كافة القوانين - وعلى وجه الخصوص أحكام القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ بشأن تفضيل المنتجات الصناعية المصرية في العقود الحكومية، ولائحته التنفيذية، وتعديلاتهما وأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٨ بشأن إصدار التقنين المدني - والنوائح والأعراف ذات الصلة بموضوع الطرح والتعاقد، ومع مراعاة ما تتضمنه الأكواد الهندسية المصرية أو العالمية من مواصفات قياسية وغيرها التي تصدرها أو تعتمد عليها الجهات الفنية المختصة وكذلك أصول الصناعة، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه الدراسة والعقد وملاحق أيا منهما.

٢- المساواة والشفافية

- تخضع مقاولات الأعمال محل الطرح لمبادئ ومعايير العلانية والشفافية وحسن النية وتكافؤ الفرص وحرية المنافسة.

- سيتم اطلاع كافة أصحاب (العطاءات / العروض) على المعلومات ذات العلاقة بنطاق العمل في العملية بما يمثلهم من تقيوم الأعمال قبل التقدم للعملية محل الطرح، وتقديم الإيضاحات والبيانات اللازمة عن مقاولات الأعمال المطلوب تنفيذها قبل موعد تقديم (العطاءات / العروض) بوقت كاف.

- كما سيتم إخطار كافة المتقدمين للعملية بأي تغييرات تطرأ على العملية عن طريق كتاب يرسل بخدمة البريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد والنشر على بوابة التعاقدات العامة على النحو المبين بأحكام القانون واللائحة التنفيذية.

٣- حماية المنافسة

- سيتم إخطار جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية لأعمال شؤونه بالإضافة إلى استبعاد (العطاء / العرض) ومصارفة الناعمين الموقت في حال ما إذا تبين للجهة الإدارية ظهور أي محاولة للتأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على عملية الطرح أو البت أو الترسية والتعاقد سواء من حيث تقييم (العطاء / العرض) ومن حيث مقارنتها، وكذلك أثناء مرحلة التنفيذ، وكذلك في حالة وجود أي اتفاق أو تعاقد أو تبادل معلومات بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو تتسبب من خلال الغير سواء كان ذلك بين أي من المختصين طرفها أو غيرهم من الموظفين بالجهة الإدارية، وبين صاحب (العطاء / العرض)، أو بين أصحاب (العطاءات / العروض) فيما بينهم، أو غيرهم

من المتعاملين مع تلك الجهة بحسب الأحوال، والذي من شأنه أن يؤدي على سبيل المثال، وليس الحصر إلى أيا من الآتي:

- ١- رفع، أو خفض، أو تثبيت الأسعار محل التعامل.
- ٢- اقتسام الأسواق، أو تخصيصها على أساس من المناطق الجغرافية أو مراكز التوزيع أو نوعية العملاء أو نوعية المنتجات أو الحصص السوقية أو الفترات الزمنية.
- ٣- التنسيق فيما يتعلق بالتقديم، أو الامتناع عن الدخول في سائر عمليات التعاقدات المختلفة، ويسترشد في قيام التنسيق بعدة أمور، منها على الأخص:
 - أ- تقديم (عطاءات / عروض) متطابقة، ويشمل ذلك الاتفاق على قواعد مشتركة لحساب الأسعار أو تحديد شروط (العطاءات / العروض).
 - ب- الاتفاق حول الشخص الذي سيتقدم (بالعطاء / بالعرض) ويشمل ذلك الاتفاق مسبقاً على الشخص الراسي عليه سواء بالتناوب أو على أساس جغرافي أو على الجهات الإدارية المتقدم لها أو صاحبة الطرح.
 - ج- الاتفاق حول تقديم (عطاءات / عروض) صورية.
 - د- الاتفاق على منع شخص من التنافس في تقديم (العطاءات / العروض).

٤- المحظورون والمضموون من الاشتراك في العملية

- يحظر الاشتراك في العملية بالنسبة لأي ممن تنطبق عليه الحالات الآتية:
 - ١- المحنوعين من التعامل، بما في ذلك من صدر بشأنه قراراً بمنع التعامل معه أو حكم قضائي أو من صدر بحقهم حكم نهائي في إحدى الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ما لم يكن قد رد له اعتباره أو قرار من الجهات المختصة، وذلك حتى انتهاء مدة المنع.
 - ٢- المفلسون أو من ثبت إعسارهم أو من صدر في شأنهم أمراً بوضع أموالهم تحت الحراسة.
 - ٣- الأشخاص الاعتبارية الخاصة التي تم حلها أو تصفيتها.
 - ٤- فاقدين وناقصو الأهلية (دون تمثيل من ولي أو قيم أو وصي).
 - ٥- الموظفين والعاملين بالجهات الإدارية الخاضعة لأحكام قانون تنظيم التعاقدات سالف الذكر
- وذلك كله وفقاً للقوانين واللوائح المقررة.
- وفي كافة الحالات المشار إليها بعالية يتم استبعاد (العطاء / العرض) ويصبح التأمين المؤقت المؤدى حقاً للجهة الإدارية دون حاجة إلى إنذار أو الالتجاء إلى القضاء أو اتخاذ أي إجراءات أو إقامة الدليل على حصول ضرر، أو استدانته من أي مبالغ مستحقة أو تستحق لدى الجهة لإدارية أو لدى أي جهة إدارية أخرى له.

٥- ملكية البيانات وسريتها

- جميع البيانات والمعلومات الواردة بكراسة الشروط والمواصفات، تعد ملكاً خالصاً عائداً للجهة الإدارية بما في ذلك حقوق الطبع والنشر لأي مستندات ومواد مقدمة من الجهة الإدارية ضمن هذه العملية، وعلى ذلك لا يجوز نسخ هذه المستندات والمواد، كلياً أو جزئياً، ولا يجوز لأي طرف ثالث أن يستخدمها دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الجهة الإدارية، ويجب إعادة كافة الأوراق والمستندات وغيرها التي قدمتها الجهة الإدارية فيما يتعلق بتقديم (العطاءات / العروض) عند الطلب، دون الاحتفاظ بأي نسخ من قبل مقدم (العطاء / العرض) أو أي شخص آخر.
- ويحظر على أصحاب (العطاءات / العروض) أو غيرهم من المصرح لهم استخدامها إلا فيما له علاقة بإعداد عطاءاتهم أو بتنفيذ الالتزامات محل التعاقد.
- كما يحظر على أصحاب (العطاءات / العروض) أو غيرهم الاستغلال أو الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات أو رسومات أو مستندات أي كانت وبأي كيفية كانت سواء كانت تحريرية أو شفوية تكون بحوزتهم وتتعلق بالعملية محل الطرح والتعاقد، ويسري ذلك على كل ما بحوزتهم أو ما يكون قد اطلعوا عليه في (العطاء / العرض) من أسرار وتعاملات أو شؤون تخص الجهة الإدارية، ولا يسري هذا إن كان مثل هذا الاستغلال أو الإفصاح لازماً لتنفيذ التعاقد لالتزاماته بموجب التعاقد المبرم.

- ويحظر على أصحاب (العطاءات / العروض) نشر أو استخدام البيانات والمعلومات الخاصة بالعملية محل الطرح والتعاقد وكل ما يتعلق بها لأغراض الدعاية عبر كافة وسائل الإعلام إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من إدارة التعاقدات بالجهة الإدارية مسبقاً.

٦- الممارسات الفاسدة:

- على أصحاب (العطاءات / العروض) الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية أثناء اشتراكهم في العملية محل الطرح والتعاقد، وإتباعاً لذلك يحق للجنة البت استبعاد (العطاء / العرض) الذي يتبين أن صاحبه تورط بصورة مباشرة أو عن طريق وكيل أو وسيط في ممارسات فساد أو احتيال أو تواطؤ بهدف الحصول على التعاقد أو إذا قام بنفسه أو بالوساطة بأعطاء أي شيء ذي قيمة، هدية، سلفه أو مكافأة أو وعد لأي من العاملين بإدارة التعاقدات أو أعضاء اللجان أو أي شخص له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالعملية محل الطرح والتعاقد، وسيتم اتخاذ الإجراءات القانونية لشطب اسمه من سجل المتعاملين مع الجهات الإدارية.

- يتعين على أصحاب (العطاءات / العروض) إبلاغ السلطة المختصة كتابة في أي من الحالات الآتية:

- ١- وجود تصرف غير قانوني أو غير مشروع من قبل أي موظف أو جهة أو مقدم عطاء من الجهات ذات الصلة بإجراءات وبتنفيذ العملية محل الطرح والتعاقد، من شأنه التأثير بطريق مباشر أو غير مباشر في إجراءاتها نظير الحصول على ميزة مالية أو عينية.
- ٢- وجود ترتيب مباشر أو غير مباشر بين أي من الأطراف بغرض تحقيق مصلحة شخصية أو هدف غير مشروع، ويشمل ذلك التأثير في الإجراءات بصورة غير مشروعة.
- ٣- وجود تصرف لإضعاف أو إضرار أو تهديد أي من الأطراف بصورة مباشرة أو غير مباشرة، للتأثير على سير الإجراءات التحقيقات التي يتم مباشرتها بشأن أي من البلاغات المشار إليها بعالية، أو تعطيلها أو تزويرها أو تغييرها أو إخفائها، أو الإدلاء بمعلومات مضللة أو كاذبة لجهات التحقيق لعملة سير أي تحقيق بشأن أية شكاوى أو ادعاءات بوجود ممارسات فساد أو احتيال أو إكراه أو تواطؤ، أو تهديد أي طرف أو إيداعه لمنعه من الإبلاغ عن معلومات لديه والمرتبطة بالتحقيق.

٧- توافر الاعتماد المالي:

- تم توفير مبلغ التعاقد الخاص بتنفيذ مقاولات الأعمال محل الطرح والتعاقد، وذلك ضمن الاعتماد المالي المدرج بموازنة الجهة المتعاقدة للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦.

٨- التعديل في الشروط والمواصفات:

- يجوز للجهة الإدارية إدخال تعديلات على الشروط والمواصفات إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك أو بناءً على ما تسفر عنه الإيضاحات المقدمة، وسيتم إخطار مقدمي الاستفسارات أو الإيضاحات ومن قاموا بشراء الكراسة من خلال إدارة التعاقدات بتلك التعديلات فور اعتمادها من السلطة المختصة وذلك خلال ثلاثة أيام على الأكثر من إدخال هذه التعديلات، وكذا نشرها على بوابة التعاقدات العامة على أن تعتبر هذه التعديلات جزء لا يتجزأ من كراسة الشروط والمواصفات، وتسري في مواجهة كافة أصحاب العطاءات.

وفي جميع الأحوال، لا يجوز أن تقلل المدة بين الإخطار بهذه التعديلات والموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية عن سبعة أيام.

٩- إلغاء العملية محل الطرح:

- يحق للجهة الإدارية إلغاء العملية محل الطرح قبل البت فيها بقرار مسبب من السلطة المختصة إذا استغنى عنها نهائياً أو اقتضت المصلحة العامة ذلك، إذا تبين للجهة الإدارية وجود تواطؤ بين مقدمي (العطاءات / العروض) أو ممارسات احتيال أو فساد أو احتكار، أو في الحالة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة (١٢) من القانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٥ المشار إليه.

كما يجوز الإلغاء في أي من الحالات الآتية:

- ١- إذا لم يقدم سوى عطاء / عرض وحيد، أو لم يبق بعد (العطاءات / العروض) المستبعدة إلا (عطاء / عرض) واحد ما لم تكن حاجة العمل لا تسمح بإعادة الطرح، ولا توجد فائدة ترجى من إعادة الطرح وبشرط أن يكون (العطاء / العرض) مطابقاً للشروط ومناسباً للقيمة التقديرية.
- ٢- إذا اقترنت (العطاءات / العروض) كلها أو أغلبها بتحفظات.
- ٣- إذا كانت قيمة (العطاء / العرض) الأقل تجاوز القيمة التقديرية، ما لم تبين دراسة لجنة البت أو لجنة الممارسة عدم جدوى إعادة الطرح والآثار المترتبة عليه.

- ويكون الإلغاء في هذه الحالات العشار إليها في البنود (١، ٢، ٣) بقرار من الجهة الإدارية بناءً على توصية لجنة البيت.
- وتتضمن إدارة التعاقدات بإخطار أصحاب (العطاءات / العروض) بالإلغاء بكتاب يرسل بخدمة البريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد، مع تعزيزه في ذات الوقت بالبريد الإلكتروني أو الفاكس، بحسب الأحوال.

١٠- وسيلة وأسلوب ولفظ التواصل والإخطارات والمكاتبات

- يجب على أصحاب العطاءات / العروض بيان أو تحديد العنوان ورقم الفاكس وعنوان البريد الإلكتروني الخاص بهم (المحل المختار) الذي سوف ترسل الجهة الإدارية عليها كل المراسلات والإشعارات المرتبطة بمستندات (العطاء / العرض) واسم الشخص المحدد للاستلام، ويعتبر هذا العنوان محلاً مختاراً لهم، وأن كافة المكاتبات والمراسلات التي ترسل على ذات العنوان تنتج أثارها القانونية والعقدية.
- في حالة تغيير العنوان يتعين على المتعاقد إخطار الجهة الإدارية بأي تعديل يطرأ على بياناتهم المسجلة لديها فور التعديل أو بالعنوان الجديد، وإلا اعتبر ما أرسل على هذا العنوان صحيحاً ومنتجاً لكافة أثاره القانونية والعقدية.
- وتكون الوسيلة المعتمدة لكافة أنواع التواصل والإخطارات والمكاتبات وغيرها هي البريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد، مع إمكانية تعزيزه بالفاكس أو البريد الإلكتروني بحسب الأحوال، أو التسليم باليد بالمحل المختار للجهة الإدارية وفي حال تعذر ذلك فيتم التواصل مع المهندس ممثلاً للجهة الإدارية.
- كما تكون كافة أنواع التواصل والإخطارات والمكاتبات الرسمية المتبادلة من وإلى الجهة الإدارية وصاحب (العطاء / المتعاقد) بما في ذلك المحاطبات والقرارات والمراسلات المتبادلة ومحاضر الجلسات كتابة باللغة العربية، وبشكل يمكن الرجوع إليه لاحقاً، على أن تكون صادرة من الأشخاص أو الجهات المختصة، وذلك بمقر جهاز إدارة والتصرف في الأموال المستردة والمتحفظ عليها - فرع الإسكندرية الكائن في: ٢ شارع محمود عزمى بالعطارين، وفي ذات الوقت ترسل صورة واضحة على الفاكس رقم: ت: ف: /، والبريد الإلكتروني:، مع تأكيد الوصول من خلال الاتصال بتليفون فرع الجهاز رقم (.....)، وتوجه كافة المكاتبات باسم السيد الأستاذ / مدير عام الإدارة العامة لفرع الجهاز بالإسكندرية.

١١- تقديم الشكاوى وتوقيعات وإجراءات الفصل فيها

- يحق لكل ذي شأن من غير مقدمي (العطاءات / العروض) تقديم شكاوهم كتابة لإدارة التعاقدات بخصوص أي إجراء من إجراءات الطرح أو التعاقد دون التقيد بثمة مواعيد في هذا الشأن.
- ويحق لكل ذي شأن من مقدمي (العطاءات / العروض) تقديم شكاوهم كتابة لإدارة التعاقدات بخصوص أي إجراء من إجراءات الطرح.
- كما يحق لكل ذي شأن من مقدمي (العطاءات / العروض) تقديم شكاوهم كتابة لإدارة التعاقدات بخصوص نتيجة ترسية مفاوضات الأعمال محل هذه الكراسة، وذلك خلال سبعة أيام تبدأ من اليوم التالي لإخطارهم بنتائج قرارات التجان بالقبول أو الاستبعاد أو الإلغاء، مع تسليم صورة واضحة من شكاوهم في ذات التوقيت لمكتب شكاوى التعاقدات العمومية وذلك على عنوانه الكائن في الدور الخامس بالبرج رقم (١) بأبراج وزارة المالية بمدينة نصر، أو الدور الأول بعينى وزارة المالية (LC) بالحي الحكومي بالعاصمة الجديدة.
- وتتضمن إدارة التعاقدات بدراسة الشكاوى المقدمة لها، وترفع تقريراً مفصلاً للسلطة المختصة بنتيجة ما انتهت إليه دراستها من قرارات لاعتمادها وذلك كله خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ استلام الشكاوى المستوفاة.
- في حال صحة الشكاوى سوف يتضمن القرار المعتمد من السلطة المختصة التدابير الواجب تنفيذها لإزالة أسبابها واتخاذ أي إجراءات يوصى بها.
- وفور اعتماد السلطة المختصة لقرارات نتيجة دراسة الشكاوى ستقوم إدارة التعاقدات بإخطار مقدم الشكاوى بها، كما يخطر مكتب شكاوى التعاقدات العمومية بتلك القرارات، بالإضافة إلى نشرها على بوابة التعاقدات العامة.

١٢- وفاة صاحب العطاء / العرض

- في حالة وفاة صاحب (العطاء / العرض) إذا كان شخصاً طبيعياً، أو مالك شركة الشخص الواحد، أو الشريك مع الغير بحصة حاكمة تسمح له بالتأثير في اتخاذ قرار ذي صلة (بالعطاء / بالعرض) قبل البيت، جاز للسلطة المختصة بعد عرض إدارة التعاقدات استبعاد (العطاء / العرض) المقدم منه ورد التأمين

المؤقت، أو السماح للورثة بالاستمرار في الإجراءات بشرط أن يعينوا عنهم وكيلاً بتوكيل مصدقاً على التوقيعات فيه، وتوافق عليه السلطة المختصة، ويظل الوكيل دون غيره مسئولاً أمام الجهة الإدارية.

الإدارة العامة
للحماية المدنية
بمصر

الباب الثاني: الضوابط العامة

١٣ - المعاينة النافية للجهالة

- يجب على من قام بشراء كراسة الشروط معاينة موقع العملية محل الطرح المعاينة التامة النافية للجهالة وأن يتحقق بنفسه وتحت مسؤوليته من كافة البيانات والمواصفات والرسومات والكروكيات الواردة بكراسة الشروط والمواصفات، ويعتبر تقدمه لها إقراراً منه بالإطلاع على محل الطرح ومعاينته المعاينة التامة النافية للجهالة.
- ويكون إجراء تلك المعاينة بداية من ٢٠٢٦/٣/٣١ وحتى ٢٠٢٦/٤/٨ خلال مواعيد العمل الرسمية، وينبغي أن يقوم أصحاب (العطاءات / العروض) الراغبين في عمل الزيارة بالتواصل مع المختصين بفرع الجهاز لاتخاذ الإجراءات والترتيبات اللازمة للزيارة قبل انعقاد جلسة فتح المظاريف الفنية للوقت كافٍ، بما يمكنه من إعداد عطائه بشكل جيد، ويعتبر التقدم (بالعطاء / بالعرض) إقراراً من صاحبه باتباعه كافة الالتزامات الواردة في هذا البند.

١٤ - الأضمارات والجسات

- يلتزم المتعاقد بأن يتحرى بنفسه طبيعة الأعمال محل الطرح، وإجراء كل ما يلزم لذلك من اختبارات والجسات وغيرها للتأكد من صلاحية المواصفات الفنية والرسومات الهندسية والتصميمات المعتمدة وإخطار الجهة الإدارية في الوقت المناسب بملاحظاته عليها ويكون مسؤولاً تبعاً لذلك عن صحة هذه المستندات.

الباب الثالث: الضاميات

١٥ - التأمين المؤقت

- يجب أن يؤدي مع كل (عطاء / العرض) تأمين مؤقت بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره عشرة آلاف جنيهاً مصرياً لا غير) ، ويجب أن يتضمن الظروف المحتوي على مفردات العرض الفني ما يفيد سداد التأمين المؤقت باسم جهاز إدارة والتصرف في الاموال المستردة والمتحفظ عليها ولصالحه ولحسابه وإلا استبعد (العطاء / العرض)، ويمكن لمقدم (العطاء / العرض) سداده بأحد الصور أو الوسائل الآتية:
- ١- أحد وسائل الدفع الإلكتروني من خلال منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني وذلك على الكود المؤسسي رقم (.....).
- بموجب خطاب ضمان بنكي مصدراً من أحد المصارف المحلية المعتمدة ولا يقترن بأي قيد أو شرط وغير قابل للإلغاء وساري لمدة ثلاثين يوماً بعد تاريخ انتهاء مدة صلاحية سريان (العطاء / العرض)، وعلى ألا يتعدى الحد الأقصى المحدد لمجموع خطابات الضمان المرخص له من البنك المركزي في إصدارها، وأن يقر فيه المصرف بأن يدفع تحت أمر الجهة الإدارية مبلغاً يوازي التأمين المطلوب، وتقبل خطابات الضمان من البنوك الخارجية بشرط التأشير عليها بالقبول من المصارف المحلية المعتمدة".
- يجوز لصاحب (العطاء / العرض) طلب سداد التأمين المؤقت، أو جزء منه خصماً من مستحقاته عن عمليات أخرى في الجهاز ذاته أو غيره من الجهات الإدارية التي تسرى عليها أحكام القانون، متى كانت صالحة للتصرف في تاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية، على أن يرفق صاحب (العطاء / العرض) بالطلب مستنداً معتمداً ومختوماً من الإدارة المختصة بالجهة الإدارية المستحق لديها مبلغ له، يكون موجهاً للجهاز ، وبخصوص عملية بذاتها، يتضمن قبول تلك الجهة خصم مبلغ التأمين المؤقت أو جزء منه من المبالغ المستحقة لديها، وتعهدتها بحجزه تحت حساب التأمين المؤقت المطلوب، إلى حين تقديم صاحب (العطاء / العرض) مستنداً معتمداً ومختوماً من الجهاز المقدم إليه (العطاء / العرض) بالموافقة على الصرف، أو طلب هذه الجهة إتاحة ذلك المبلغ لها.

١٦ - التأمين النهائي

- على صاحب (العطاء / العرض) الفائز ويأخذى الصور أو الوسائل المشار إليها بالبند السابق أن يؤدي التأمين النهائي بنسبة (٥%) من قيمة التعاقد لصالح ولحساب وإدارة جهاز إدارة والتصرف في الاموال المستردة والمتحفظ عليها خلال عشرة أيام عمل تبدأ من اليوم التالي لإخطاره بقبول عطائه، وذلك كضمان لتنفيذ الأعمال بوضع هذه الكراسة على الوجه الأكمل وطبقاً لبنود هذا العقد وفقاً لكافة الاشتراطات والقواعد والضوابط المقررة قانوناً في هذا الشأن، ويتم الاحتفاظ بالتأمين النهائي إلى أن يتم تنفيذ العقد بصفة نهائية بما في ذلك ذة الضمان ويكون التأمين النهائي ضامناً لتنفيذ العقد، ويجب رده أو ما تبقى منه فور انتهاء مدة الضمان محددة بالعقد
- في حالة زيادة الأعمال عن القيمة التعاقدية بموافقة الجهاز يتم زيادة قيمة التأمين النهائي طبقاً للقيمة نهائية للعملية.

١٧ - أثر عدم سداد التأمين المتطابق

إذا لم يقدم صاحب (العطاء / العرض) الفائز بكتابة التأمين النهائي خلال المهلة المحددة جاز للجهة بموجب إخطار بكتابة برمز له بكتابة البريد المربع عن طريق الهيئة القومية للتوريد مع تعزيزه في ذات الوقت بالبريد الإلكتروني أو العكس بحسب الأحوال وتكون حاجة للتخاذ أي إجراء آخر، إلغاء العقد أو التنفيذ بواسطة أحد (العطاءات / العروض) التالية لعطائه بحسب ترتيب أولوياتها.

يصح التأمين الموقت في هذه الحالة من حق الجهة كما يكون له الحق أن يخصم قيمة كل خسارة تلحق بها من أية مبالغ مستحقة أو تستحق لديها لصاحب (العطاء / العرض) المذكور، وفي حالة عدم كفايتها يلجأ إلى خصمها من مستحقاته لدى أي جهة إدارية أخرى، أيا كان سبب الاستحقاق وذلك كله مع عدم الإخلال بحقه في الرجوع عليه قضائياً بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطرق الإدارية.

١٨ - استبدال صور ووسائل أداء التأمينات

- يجوز بموافقة الجهة، وبناء على طلب صاحب (العطاء / العرض) استبدال صور ووسائل أداء التأمينات بأحادي الصور أو الوسائل الأخرى بشرط ألا تنقطع مدة سريان التأمينات وعدم الإخلال بمسئولية صاحب (العطاء / العرض) طبقاً لتعرض المقدم عنه التأمين.

الباب الرابع

قواعد وضوابط وشروط إعداد العطاء / العرض

١٩ - الوكالة في تقديم العطاءات / العروض

يجب أن يكون (صاحب / مقدم العطاء / العرض) مقيماً في جمهورية مصر العربية أو يكون له وكيل فيها وإلا وجب عليه أن يبين في (عطائه / عرضه) الوكيل المعتمد منه في جمهورية مصر العربية فيما لو تم الترسية عليه وأن يبين في (عطائه / عرضه) العنوان الذي يمكن مخابرته فيه ويعتبر إعلانه صحيحاً، وإذا كان (العطاء / العرض) مقدماً من وكيل عن صاحب (العطاء / العرض) فعليه أن يقدم معه توكيلاً مصدقاً عليه من السلطات المختصة بالإضافة إلى كافة البيانات والمستندات التي يجب عليه تقديمها وفقاً لأحكام القوانين واللوائح التي تنظم ذلك.

٢٠ - حظر التقدم بأكثر من عطاء

يحظر على صاحب (العطاء / العرض) التقدم بالذات أو بالشراكة مع الغير بأكثر من عطاء واحد في العملية محل الطرح سواء باسمه أو كشريك مع الغير ما لم يكن شريكاً مع الغير بحصة لا تسمح له بالتأثير في اتخاذ قرار ذي صلة (بالعطاء / بالعرض)، وسيتم استبعاد (العطاءات / العروض) المخالفة لذلك، ويصبح التأمين المؤقت حقاً للجهاز، أو فسخ العقد أو التنفيذ على الحساب، وأبولة التأمين النهائي للجهة الإدارية، وتحمل المتعاقد بأي خسارة تلحق بها إذا تبين لها مخالفة الحظر بعد التعاقد، وفي كافة الأحوال سيتم إخطار جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية لإعمال شؤونه

٢١ - إعداد العطاء / العرض

على أصحاب (العطاءات / العروض) الالتزام بشروط ومواصفات هذه الكراسة، ويعتبر التوقيع على نموذج (العطاء / العرض) قبولاً منه بكل ما جاء فيها.
تقدم (العطاءات / العروض) مختومة بخاتم الجهة الإدارية وموقعة ومختومة من أصحابها (أصحاب العطاءات) على كل ورقة وعلى جدول الكميات والفئات المرفق، ويجب تقديمها في مظروفين منفصلين، ويجب أن يثبت على كل من مظروفي (العطاء / العرض) الفني والمالي نوعه من الخارج، ويوضع المظروفين داخل ظرف مغلق بطريقة محكمة ويوضح عليه اسم جهاز إدارة والتصرف في الأموال المستردة والمتحفظ عليها وعنوان فرع الجهاز بالاسكندرية وما يفيد أن ما بداخله المظروف الفني والمظروف المالي للعملية محل الطرح، مع ترقيم وختم وتوقيع كل الأوراق من محتويات العرض بما فيها الغلاف والفواصل، ويذكر اسم العملية ورقمها وتاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية كما يذكر اسم صاحب (العطاء / العرض).
على صاحب (العطاء / العرض) أو من يمثله الالتزام والحفاظ على الترتيب أعلاه مع وضع فواصل بين كل بند من بنود (العطاء / العرض) وذلك لتسهيل عملية التفريغ والتقييم اختصاراً للوقت والمجهود.
يحظر على صاحب (العطاء / العرض) شطب أو تعديل أي من بنود العطاء أو المواصفات الفنية مهما كان نوعه بعد تسليمه وإذا رغب في إبداء أي ملاحظات فنية فيثبتها في كتاب مستنقل ويسلمها لإدارة التعاقدات بفرع الجهاز بالاسكندرية قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية.

٢٢ - تكلفة إعداد العطاء / العرض

يتحمل صاحب (العطاء / العرض) كافة تكاليف إعداد وتقديم (عطائه / عرضه)، وكل ما يتعلق به من مهام، ولا يتحمل الجهاز بأي حال من الأحوال أية مسؤولية عن تلك التكاليف بغض النظر عن نتيجة البت والترسية والتعاقد.

٢٣ - لغة إعداد العطاء / العرض وإعداد العقد

تحرر كافة مستندات (العطاء / العرض) باللغة العربية، ويجوز إعداد ترجمة لها بإحدى اللغات الأجنبية من أحد المكاتب المعتمدة، وعلى نفقة صاحب العطاء وتعتبر اللغة العربية هي اللغة الحاكمة في تنفيذ العقد وتفسيره، وتكون كافة المراسلات المتعلقة بالعطاء أو بالعقد باللغة العربية، ويجوز استعمال إحدى اللغات الأجنبية على أن تكون مصحوبة بترجمة عربية من أحد المكاتب المعتمدة على نفقته، وفي حالة وجود اختلاف أو خلاف أو التباس أو تعارض في المضمون بين النسخة المحررة باللغة العربية وتلك المحررة باللغة الأجنبية تكون النسخة المحررة باللغة العربية هي الحاكمة.

٢٤ - مستندات العطاء العرض

كل عطاء عبارة عن مظاروف مغلق يتضمن مظاروفين منفصلين مغلقتين أحدهما للعرض الفني والآخر للعرض المالي من نسختين، بالإضافة إلى نسخة إلكترونية من العرض المقدم ومرافقه على أسطوانة مدمجة (CD). ولا يعتد بالنسخ الإلكترونية أثناء تقييم العطاءات.

٢٥ - تقديم تسليم العطاء العرض

تسلم (العطاءات / العروض) للإدارة المختصة بفرع الجهاز بالاسكندرية إما باليد بموجب إيصال يثبت فيه تاريخ التسليم وساعته، أو عن طريق البريد السريع من خلال الهيئة القومية للبريد وذلك على عنوان الإدارة المختصة بفرع جهاز إدارة والتصرف في الاموال المستردة والمتحفظ عليها بالاسكندرية الكائن في ٢ شارع محمود عزمي بالعطارين وذلك قبل الساعة الثالثة عشر ظهراً يوم الخميس الموافق ٢٠٢١/٤/٩ ويقتضى (العطاء / العرض) نفاذ المفعول وغير جائز الرجوع فيه من وقت تسليمه بغض النظر عن موعد استلامه بمعرفة الجهاز وحتى نهاية العدة المحددة لسريان (العطاءات / العروض)، وإن يعتد بأي عطاء يقدم بعد هذا الموعد.

٢٦ - تأجيل تقديم العطاءات / العروض

- يجوز للجهاز، إذا ارتأى ضرورة، أن تقوم بتأجيل موعد فتح المظاريف الفنية، كما يجوز لمن قام بشراء دراسة الشروط والمواصفات قبل التاريخ المحدد لفتح المظاريف الفنية بثلاثة أيام على الأقل أن يقدم كتابة لإدارة التعاقدات بفرع الجهاز بالاسكندرية بطلب مسبق لمدد مدة تقديم (العطاءات / العروض)، وتتضمن إدارة التعاقدات بالعرض على السلطة المختصة بنتيجة دراستها والحصول على موافقتها حال اقتراح مد العدة وتأجيل موعد فتح المظاريف، أو الأسباب التي تراها مناسبة لعدم تأجيل الموعد.

- وفي جميع حالات تأجيل تاريخ فتح المظاريف الفنية، يتعين الحصول على موافقة السلطة المختصة وإعادة النشر على بوابة التعاقدات العامة والإعلان أو توجيه الدعوات، بحسب الأحوال، على الأقل مدد التأجيل عن نصف العدة المحددة مسبقاً لفتح المظاريف الفنية من تاريخ الإعلان أو الدعوة، عدا العمليات التي تتطلب اعتبارات الامن القومي عدم النشر عنها وفقاً لما تقرره السلطة المختصة.

٢٧ - مدة سريان وصلاحيه العطاء / العرض

- مدة سريان وصلاحيه العطاءات / العروض ٤٥ يوم تحسب من تاريخ فتح المظاريف الفنية، ويبقى (العطاء / العرض) سرياً ونافذ المفعول وغير جائز الرجوع فيه حتى نهاية مدة سريان (العطاء / العرض).

- وللجهاز إذا ما اقتضت الضرورة ذلك وبعد موافقة السلطة المختصة إخطار أصحاب (العطاءات / العروض) كتابة لمدد مدة سريان عطاءاتهم ومدد مدة صلاحية التأمين المؤقت وذلك قبل تاريخ انتهاء مدة سريان (العطاءات / العروض) بخمسة عشر يوماً.

- على من يوافق من أصحاب (العطاءات / العروض) على التمديد، أن يحدد ضماناته وأن يبلغ الجهاز بذلك خلال مدة لا تتجاوز (ثلاثة أيام) من تاريخ الإشعار بطلب التمديد، ومن لم يتقدم خلال هذه العدة، عد غير موافق على تمديد (عطاءه / عرضه)، ويستبعد كل عطاء لم يقبل صاحبه مد مدة سريان عطاءه كتابة، ويرد إليه تأمينه المؤقت فور انتهاء مدة سريان (العطاء / العرض).

٢٨ - سحب العطاء / العرض

- إذا قام صاحب (العطاء / العرض) بسحب (عطاءه / عرضه) قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية فيصبح التأمين المؤقت المودع حقاً للجهاز دون حاجة إلى إنذار أو الالتجاء إلى القضاء أو اتخاذ أية إجراءات أو إقامة الدليل على حصول ضرر أو استنادانه من أي مبالغ مستحقة أو تستحق لديها أو لدى أي جهة إدارية أخرى لصاحب (العطاء / العرض).

٢٩ - العطاءات / العروض المتأخرة

- لا يعتد بأي عطاء أو عرض أو تعديل فيه يرد بعد الموعد المحدد لجلسة فتح المظاريف الفنية طبقاً للمحدد بهذه الكراسة، وأي عطاء يرد بعد ذلك الموعد سيؤخذ فور وروده إلى رئيس لجنة فتح المظاريف للتأشير عليه بمساعة وتاريخ وروده دون فتحه ثم يدرج في كشف تقديم (العطاءات / العروض) المتأخرة دون فتحه، وتستبعد لجنة البت تقديم (العطاءات / العروض) المتأخرة ويتم ردها إلى أصحابها خلال مدة لا تتجاوز يومين من قرار اللجنة.

- يحظر التعديل في أسعار (العطاءات / العروض) المقدمة بعد الموعد المحدد لجلسة فتح المظاريف الفنية، ويسرى هذا الحظر على صاحب العطاء الفائز.

٣٠- محتويات المظروف الفني

- ١- ما يفيد سداد التأمين المؤقت
- ٢- ما يفيد التسجيل على بوابة التعاقدات العامة أو منظومة التعاقدات الحكومية .
- ٣- بيان الطبيعة القانونية لصاحب العطاء، والمستفيد الحقيقي منه، والمستندات المؤيدة لذلك، ويعتد في هذا الشأن بنسخة معتمدة من عقد التأسيس أو النظام الأساسي أو هيكل رأس المال وفق آخر تعديل وذلك بالنسبة للشركات وأيه بيانات أو مستندات أخرى تتعلق بالملكية وذلك بالنسبة لأصحاب العطاءات من غير الشركات " بيانات القيد في السجلات الخاصة بالنشاط موضوع التعاقد كالقيد في السجل التجاري أو الصناعي أو سجل المستوردين وغيرها من السجلات التي يكون القيد فيها واجبا قانونا.
- ٤- بيانات بالمؤهلات والمهارات والخبرات الفنية لفريق العمل .
- ٥- المستندات الدالة على سابقة الأعمال لذات موضوع التعاقد.
- ٦- بيانات عن أسماء ووظائف وخبرات الكوادر التي سيسند إليها التنفيذ والإشراف على تنفيذ العملية.
- ٧- بيان مصادر ونوع المواد والمهمات والأجهزة التي تستخدم في التنفيذ.
- ٨- البطاقة الضريبية سارية، وآخر إقرار ضريبي.
- ٩- قائمة المركز المالي.
- ١٠- إقرار الالتزام بالتأمين على العمالة.
- ١١- إستيفاء وتوقيع وختم النموذج رقم (٣) المرفق بهذه الكراسة والخاص بإقرار بالالتزام بما جاء بكراسة الشروط والمواصفات ومحتوياتها.
- ١٢- ما يفيد شراء كراسة الشروط والمواصفات.
- ١٣- البرنامج الزمني للتنفيذ ومدته.
- ١٤- ما يفيد تسجيله في منظومة الفاتورة الإلكترونية بمصلحة الضرائب المصرية.
- ١٥- غير ذلك من بيانات تتطلبها طبيعة العملية.

٣١- محتويات المظروف المالي

- يحتوي العرض المالي على قيمة كل بند على حده من البنود المطلوبة في نطاق الأعمال الواردة بكراسة الشروط والمواصفات وذلك مع مراعاة الآتي:
- ١- يجب كتابة الأسعار عن كل وحدة من وحدات البنود الواردة بقوائم الأسعار وبجداول الكميات والفئات وفقاً لما يلي:
 - أ- تكون كتابة الأسعار بالعملة المصرية وباللغة العربية وبالمداد الجاف أو السائل، ويجوز في حالة تقديم (العطاء / العرض) منفرد أو شركة في الخارج أن تكتب الأسعار بالعملة الأجنبية، ولغرض المقارنة تتم معادلتها بالجنيه المصري بالسعر المعلن بالبنك المركزي المصري في تاريخ فتح المظاريف الفنية مع التزام الجهاز بصرف المستحقات المالية بسعر الصرف وقت تاريخ فتح المظاريف الفنية.
 - ب- تكون كتابة الأسعار رقماً وتلفظاً.
- ٢- تكون كتابة الأسعار على أصل قوائم الأسعار وجداول الكميات والفئات المختوم من الجهاز، ويكون سعر الوحدة في كل بند بحسب ما هو مدون بجداول الكميات والفئات عدداً أو وزناً أو مقاساً دون تغيير أو تعديل في الوحدة، وأن تكون قوائم الأسعار وجداول الكميات والفئات مؤرخة وموقعة من صاحب (العطاء / العرض)، وتعتبر كل فئة من الفئات المدرجة والتي حددها صاحب (العطاء / العرض) بجداول الكميات والفئات وقوائم الأسعار المدرجة ملزمة له أثناء تنفيذ التعاقد، كما يعتبر أن صاحب (العطاء / العرض) قد قبل بصحة وكفاية (العطاء / العرض) والفئات والأسعار الواردة في المقاييس، وأن تلك الفئات والأسعار تفي بكافة التزاماته الناشئة عن العقد، وتشمل وتغطي كافة المصروفات والالتزامات أياً كان نوعها التي يتكبدها بالنسبة إلى كل بند من البنود، وهي غير قابلة لإعادة النظر لأي سبب، وتتم المحاسبة النهائية بالتطبيق لهذه الفئات بصرف النظر عن تقلبات السوق والعملة والتعريفات الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الأخرى، وذلك باستثناء ما قد يتفق عليه الطرفان أو ما قد يصدر عن الحكومة من تعويضات.
- ٣- وفي كافة الأحوال يُعتبر تقديم (العطاء / العرض) إقراراً من صاحبه بقبول التوريد والتركيب بموجب جدول الكميات والفئات وقوائم الأسعار المرفقة.

٢٠ - يكون فتح (العطاءات / العروض) في تمام الساعة الثانية عشر ظهراً يوم الخميس الموافق ٢٠٢٦/٤/٩ في جلسة علنية بحضور من يرغب من أصحاب العطاءات ويجوز لهم تفويض من يروونه لحضور الجلسة بدلاً منهم بموجب تقديم التفويض وفقاً للتمويل الخ الملحق رقم (٥) ولا يسمح لأصحاب العطاءات أو مفوضيهم التدخل في سير عمل اللجنة، وأذا كان لدى أحد منهم اعتراضاً على الإجراءات، أو القرارات يتعين عليه تقديمه كتابةً إلى مدير إدارة التعاقدات.

٢٤ - سرية البيانات والمعلومات خاصة المالية

المعلومات الخاصة بالخص وبتوضيح وتقييم ومقارنة (العطاءات / العروض) والتوصيات بالترسية، يجب أن تكون سرية، ولا يجوز الإفصاح عنها إلى أصحاب (العطاءات / العروض) أو أي أشخاص آخرين غير المنوط بهم هذه العملية رسمياً وحتى وقت الإعلان عن نتائج البند والترسية، وسيتم إخطار جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية لأعمال شؤونه بالإضافة إلى استبعاد (العطاء / العرض) وأبنوة التاعين العوقت في حال ما إذا تبين لجهاز إدارة والتصرف في الأموال المستردة والمتحفظ عليها، ظهور أو محاولة للتأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على عملية البند أو الترسية والتعاقد سواء من حيث تقديم (العطاءات / العروض) ومن حيث مفاوضاتها، وكذلك في حالة وجود أي اتفاق أو تعاقد أو تبادل معلومات بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو تسميق من خلال الغير سواء كان ذلك بين أي من المختصين طرفه أو غيرهم من الموظفين بالجهاز، وبين صاحب (العطاء / العرض)، أو بين أصحاب (العطاءات / العروض) فيما بينهم، أو غيرهم من المتعاملين مع الجهاز بحسب الأحوال، والذي من شأنه أن يؤدي على سبيل المثال، ونس الحصر إلى أي من الآتي:

- ١- رفع، أو خفض، أو تثبيت الأسعار محل التعامل.
- ٢- اقتسام الأسواق، أو تخصيصها على أساس من المناطق الجغرافية أو مراكز التوزيع أو نوعية العملاء أو نوعية المنتجات أو الحصص السوقية أو الفترات الزمنية.
- ٣- التسميق فيما يتعلق بالتقدم، أو الامتناع عن الدخول في سائر عمليات التعاقدات المختلفة، ويسترشد في قيام التسميق بعدة أمور، منها على الأخص:
 - أ- تقديم (عطاءات / عروض) متطابقة، ويشمل ذلك الاتفاق على قواعد مشتركة لحساب الأسعار أو تحديد شروط (العطاءات / العروض).
 - ب- الاتفاق حول الشخص الذي سيتقدم (بالعطاء / بالعرض) ويشمل ذلك الاتفاق مسبقاً على الشخص الراسي عليه سواء بالتناوب أو على أساس جغرافي أو على الجهات الإدارية المتقدم لها أو صاحبة الطرح.
 - ج- الاتفاق حول تقديم (عطاءات / عروض) صورية.
 - د- الاتفاق على منع شخص من التنافس في تقديم (العطاءات / العروض).

٢٥ - استجابة واستيضاح ما غمض من أمور فنية / صالحة

تجهز أن يطلب كتابةً من أصحاب (العطاءات / العروض) استيفاء البيانات أو المستندات اللازمة واستيضاح ما غمض من أمور فنية أو مالية بما يعينها في إعداد التقرير الفني أو المالي اللازم، وعلى صاحب (العطاء / العرض) الرد كتابةً خلال مدة لا تجاوز ثلاثة أيام من تاريخ إخطاره بشرط مراعاة المساواة وتكافؤ الفرص بينهم ويتعين أن يكون هذا الطلب واستجابة مقدم (العطاء / العرض) كتابي ولا يؤدي أو يوحى أو يسمح إلى أي تغيير جوهر في مضمون (العطاء / العرض) أو طبيعته، ولا يعد بأي توضيح يقدم من صاحب (العطاء / العرض) إذا لم نظيه اللجنة، وفي حالة عدم استجابة صاحب (العطاء / العرض) لطلب استيفاء البيانات أو المستندات لاستيضاح الأمور الفنية أو المالية (بعطائه / بعرضه) خلال المدة المحددة من اللجنة والموضحة بطلبها إليه، يتم استبعاد (عطائه / عرضه) باعتباره غير واضح أو غير قابل للمقارنة مع (العطاءات / العروض) الأخرى.

٢٦ - الفحص الشكلي والتمت الفني

- ١- سيقوم الجهاز قبل إجراء أي دراسة مفصلة (العطاءات / لتعروض) بالفحص الشكلي للمظاريف الفنية، وسيتم استبعاد (العطاءات / العروض) غير الصالحة لتنظر فيها ومنها:
 - ١- (العطاءات / العروض) المتأخرة.
 - ٢- (العطاءات / العروض) غير المصحوبة بما يفيد سداد كامل مبلغ التاعين العوقت.

- ٣- (العطاءات / العروض) غير الموقعة من أصحابها أو غير المكتملة وفقاً للشروط.
- ٤- (العطاءات / العروض) المقدمة من غير المسجلين على بوابة التعاقدات العامة.
- ٥- (العطاءات / العروض) المقدمة من المسجلين بسجل قيد الممنوعين من التعامل.
- ٦- (العطاءات / العروض) المقدمة من أشخاص تبين تقدمهم لذات العملية بأكثر من عطاء.

٣٧- أسلوب وألية التقييم للعطاءات / العروض:

- التقييم التقييم بنظام الأفضل شروطاً والأقل سعراً.
- سيتم دراسة (العطاءات / العروض) فنياً، ويتم قبول (العطاءات / العروض) المطابقة واستبعاد أي عطاءات مخالفة للشروط والمواصفات الفنية وفقاً لما جاء هذه الكراسة.

٣٨- إعلان نتائج البت الفني:

- سيتم إخطار أصحاب (العطاءات / العروض) بمتائج البت الفني فور اعتمادها من السلطة المختصة على أن يكون قرارها مسبباً ، وذلك بموجب خطابات ترسل بخدمة البريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد مع تعريضه في الوقت ذاته بالبريد الإلكتروني أو الفاكس بحسب الأحوال ، وفقاً لعناوينهم وبياناتهم الواردة (بالعطاء / العرض) ، ويكون لهم الحق بالتقدم بشكواهم كتابية خلال سبعة أيام تبدأ من اليوم التالي لإخطارهم بالقرارات والنشر على بوابة التعاقدات العامة وكذا في لوحة الإعلانات المخصصة لهذا الغرض وموقعها فرع الجهاز بالإسكندرية.

٣٩- فتح المظاريف المالية:

- يكون فتح المظاريف المالية للعطاءات المقبولة فنياً فقط وذلك في جلسة علنية بحضور من يرغب من أصحاب (العطاءات / العروض) المقبولة فنياً، ويجوز لهم تفويض من يرونه لحضور الجلسة بدلاً منهم بموجب تقديم التفويض وفقاً للنموذج المرفق بهذه الكراسة.

٤٠- الدراسة وألية التقييم المالي:

- سيتم تقييم (العطاءات / العروض) المقبولة فنياً فقط وعلى أساس القيمة المالية الإجمالية للعطاء مع الأخذ في الاعتبار كل الشروط التي يمكن ترجمتها إلى قيم مالية، ويتم إجراء المقارنة والمفاضلة بين (العطاءات / العروض) بعد توحيد أسس المقارنة من جميع النواحي الفنية والمالية مع مراعاة تكاليف دورة حياة الأعمال محل التعاقد، وبحسب ظروف وطبيعة موضوع التعاقد، وسيتم دراسة (العطاءات / العروض) مع الأخذ في الاعتبار معايير التقييم الآتية:
- ١- شروط السداد والاستلام، والضمان، والصيانة وقطع الغيار ومستلزمات التشغيل وغيرها من العناصر التي تؤثر في تحديد القيمة المالية المقارنة (للعطاءات / للعروض).
- ٢- في حالة تساوي الأسعار بين (عطاءين / عرضين) أو أكثر من المقبولين مالياً فيحق للجنة البت ترجيح إحداها وفقاً لمبررات تبديدها بمحضرها بناء على ما اشتمل عليه كل عطاء، ويجوز تجزئة المقادير المعلن عنها بين مقدميها إذا كان ذلك في مصلحة العمل وتضمنت مستندات الطرح ما يفيد ذلك.

٤١- العطاء / العرض المنخفض انخفاضاً غير عادي:

- إذا تبين للجنة البت عند دراسة العروض المالية أن (العطاء / العرض) الأقل سعراً منخفضاً انخفاضاً غير عادي مقارنة (بالعطاءات / بالعروض) الأخرى والقيمة التقديرية مما يُثير الشك أو الريبة في قدرة صاحب (العطاء / العرض) الوفاء بالتزاماته فعليها أن توثق ذلك في محضرها، ولغرض ضمان تنفيذ محل التعاقد يتم مخاطبة صاحب (العطاء / العرض) المنخفض كتابة لموافاتها بتفاصيل ومعلومات (عطائه / عرضه) والأسس التي استند عليها في وضع أسعاره وغيرها من العناصر التي أثرت في إعداد (عطائه / عرضه)، وعلى صاحب (العطاء / العرض) خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ إخطاره موافاة اللجنة بكافة التفاصيل والمعلومات التي استند عليها في التسعير كتابة، وعلى اللجنة دراسة ما ورد منه، فإذا ما تبين لها أن الأسس التي استند عليها مقبولة يمكنها قبول (العطاء / العرض)، وإذا ما تبين لها أن الأسس التي استند عليها غير واقعية ويتعذر التنفيذ بها، وجب عليها التوصية باستبعاد (عطائه / عرضه) والترسية على (العطاء / العرض) التالي في الترتيب بشرط أن يكون مناسباً للقيمة التقديرية.

٤٢ - إعلان نتائج البت المالي

- سيتم اخطار اصحاب (العطاءات / العروض) بنتائج البت فور اعتمادها من السلطة المختصة، وذلك بموجب خطابات ترسل بخدمة البريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد مع تعزيزه في الواقت ذاته بالبريد الالكتروني او الفاكس بحسب الأحوال، وفقا لعناوينهم وبياناتهم الواردة (بالعطاء / العرض) ، ويكون لهم الحق بالتقدم بشكاوهم كتابة خلال سبعة ايام تبدأ من اليوم التالي لاخطارهم بالقرارات وتلتزم الجهة الإدارية فور ارسال الاخطارات بنشر النتائج في لوحة الإعلانات المخصصة لهذا الغرض كما يتم النشر على بوابة التعاقدات العامة.
- ويجوز طلب عقد اجتماع مع اصحاب (العطاءات / العروض) غير المقبولة بعد انتهاء أعمال لجنة البت لإيضاح أسباب عدم قبولهم، وذلك بغرض تلافى كل منهم للأسباب التي أدت إلى ذلك ولتحسين أدائهم في العمليات اللاحقة.

٤٣ - اخطار صاحب العطاء / العرض الفائز

- بعد الانتهاء من الدراسة المالية وترتيب (العطاءات / العروض)، ستقوم الجهة الإدارية بإخطار صاحب (العطاء / العرض) الفائز بالترسيه عليه وكذا باقي اصحاب (العطاءات / العروض) المقبولة فنياً باسم صاحب (العطاء / العرض) الفائز والذي يجب عليه أداء التامين النهائي خلال عشرة ايام عمل تبدأ من اليوم التالي لاخطاره بقبول (العطاء / العرض).

٤٤ - توقيع العقد

- تلتزم السلطة المختصة بالجهة الإدارية في خلال مدة لا تجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ سداد التامين النهائي بتوقيع العقد مع صاحب العطاء / العرض الفائز.

٤٥ - تعديل حجم العقد

- يحق للجهة الإدارية إذا طرأت من المستجدات ما يوجب تعديل حجم العقد خلال مدة تنفيذه أن تعدل في الكميات الواردة بجداول الكميات والفئات سواء بالزيادة أو بالنقص بما لا يُجاوز ٢٥% من كمية كل بند بذات الشروط والمواصفات والأسعار، دون ان يكون لصاحب (العطاء / العرض) الحق في المطالبة باي تعويض عن ذلك، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول على موافقة السلطة المختصة وان يصدر التعديل خلال مدة تنفيذ العقد ولايدخل فيها مدة الضمان، مع تعديل المدة والبرنامج الزمني للتنفيذ بما يتناسب مع حجم التعديل، ويتم تحرير مُلحقاً للتعاقد بهذا الشأن.

٤٦ - واجبات مسئول إدارة العقد وصلاحياته :

- ويتولى مسئول إدارة العقد المهام الآتية :-
- ١- مراجعة شروط العقد والبرنامج الزمني للتوريد، أو التنفيذ والتأكد من تنفيذه وفقاً للشروط والمواصفات الفنية والمتطلبات الأخرى وفي المواعيد المحددة به، والعمل - بقدر الإمكان - على إزالة أية عقبات أو مشكلات قد تؤدي إلى التأخير في تنفيذ العقد سواءً كان بسبب راجع للجهة الإدارية أو المتعاقد.
- ٢- التأكد من قيام المتعاقد بالوفاء بالتزاماته التعاقدية، وتوثيق أدائه وحل أي خلافات تطرأ، وذلك كله أولاً بأول.
- ٣- حل المشاكل الفنية والمالية والقانونية ذات الصلة بالعقد ودون تأخير.
- ٤- الحفاظ على علاقات عمل جيدة بين طرفي العقد.
- ٥- التأكد من أن إجراءات استلام المستحقات المالية تتم دون تأخير وفي حالة التأخير يقوم برفع مذكرة للسلطة المختصة مبيناً فيها مبررات التأخير ومقترح إزالة أسبابه.
- ٦- دراسة كل المراسلات أثناء تنفيذ العقد والرد عليها وفقاً لصلاحيته الممنوحة له من السلطة المختصة وفي كل الأحوال يجب ألا تتعارض الردود مع أحكام التشريعات والقواعد الحاكمة.
- ٧- المحافظة على الوثائق الخاصة بتنفيذ العقد.
- ٨- توثيق كافة المراسلات بين طرفي العقد.
- ٩- المشاركة في عضوية اللجان المختصة بالاستلام المؤقت.
- ١٠- المشاركة في عضوية اللجان المختصة بجرد وتحرير كشف بالأعمال التي تمت وبالآلات والأدوات التي استحضرت والمهمات التي لم تستعمل والتي يكون قد أوردتها المتعاقد بمكان العمل في حالة فسخ العقد، أو التنفيذ على الحساب.

٤٧ - واجبات المهندس ممثل الجهاز وصلاحياته :

- يلتزم المهندس ممثل الجهاز بإصدار القرارات والشهادات والتعليمات والتوجيهات والإرشادات كما هو منصوص عليه في هذه الكراسة، ولا يكون له السلطة في إعفاء المتعاقد من أي من التزاماته التعاقدية إلا بعد موافقة السلطة المختصة.

ثانياً : الالتزامات العامة للمتعاقد :

٤٨ - التزامات المتعاقد العامة :

- يلتزم المتعاقد خلال مدة تنفيذ الأعمال حتى إتمام الاستلام المؤقت بما يلي:
- ١- توفير العمالة بالتخصصات المختلفة والكافية لتنفيذ مقاولات الأعمال محل هذه الكراسة، وذلك بالإضافة إلى التزامه بقوانين العمل والتأمينات وغيرها من القوانين الأخرى السارية في هذا الشأن.
- ٢- تنفيذ جميع التعليمات والتوجيهات والإرشادات والأوامر التي تصدرها الحكومة أو السلطات المعنية بغرض مقاومة أية أوبئة أو معالجتها.
- ٣- التزام من عهد إليهم بتنفيذ بعض الأعمال من الباطن بالالتزامات المتعلقة بها، ويظل المتعاقد مسئولاً أمام الجهة الإدارية دون غيره.
- ٤- توفير منظومة الأمن الصناعي والسلامة المهنية طبقاً للقوانين واللوائح والقواعد المنظمة لذلك، وبالإضافة إلى تعليمات ممثل الجهة الإدارية في هذا الشأن.

٤٩ - الالتزام بالمحافظة على الشهود:

- يلتزم المتعاقد أثناء تنفيذ الأعمال وحتى استلامها ابتدائياً باتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة للحد من إزعاج أو إقلاق الراحة، مع اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتأمين الوصول إلى الطرق العامة أو الخاصة أو ممرات المشاة أو الأملاك الواقعة تحت تصرف الجهة الإدارية أو أي شخص آخر، وذلك كله على نفقة المتعاقد.

٥٠ - العمل ليلاً وأثناء العطلات الرسمية:

- لا يجوز للمتعاقد العمل في أي من الأعمال ليلاً أو في أيام الجمع والعطلات الرسمية إلا بإذن كتابي من المهندس ممثل الجهاز أو مفوضه باستثناء ما ينص عليه في التعاقد وكذلك الحالات التي يكون فيها العمل في هذه الأوقات ضرورياً لزيادة معدل الإنجاز أو لحماية الممتلكات والأرواح والأعمال وفقاً لما تقدره الجهة الإدارية بناءً على عرض المهندس ممثلها أو مفوضه، ويتحمل المتعاقد مصروفات الإشراف على التنفيذ الناتجة عن ذلك طبقاً للقيم المحددة في الشروط الخاصة الملحقة بالتعاقد، كما يلتزم المتعاقد وعلى نفقته الخاصة بتوفير الإضاءة المناسبة وكافة التجهيزات اللازمة لذلك.

٥١ - حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية:

- تكون الملكية الفكرية لمحتويات (العطاءات / العروض) الفائزة حقا أصيلاً للجهاز، ويحق له استعمالها وفق ما تراه مناسباً لتحقيق المصلحة العامة.
- ويلتزم المتعاقد بأن يحمي الجهة الإدارية من التعرض لأي مطالبات أو دعاوى تنشأ عن الانتهاك لحق من حقوق براءات الاختراع أو لعلامة تجارية أو لتصميم أو لأسم أو لأي حقوق أخرى يحميها القانون تتعلق بمعدات المتعاقد أو نظم التنفيذ أو المواد أو الآلات المستخدمة في الأعمال أو المتصلة بها أو الداخلة فيها، وإذا تعرضت الجهة الإدارية لمثل هذه المطالبات أو الدعاوى يلتزم المتعاقد بأن يعرض الجهة الإدارية عن ذلك، كما يلتزم المتعاقد كذلك بأن يحمي الجهة الإدارية من أن تتكبد أي نفقات أو تكاليف أو أعباء أو مصاريف أياً كانت والتي يمكن أن تنشأ عن تعرض الجهة الإدارية لمثل هذا المطالبات أو الدعاوى أو تتصل بها، وإذا تكبدت الجهة الإدارية هذه النفقات أو التكاليف أو الأعباء أو المصروفات يلتزم المتعاقد بأن يعرض الجهة الإدارية عن ذلك.

٥٢ - الضرائب والرسوم والتعريفات الجمركية:

- يجب على المتعاقد وتحت مسنوليته أن يقوم بسداد الضرائب والرسوم والدمغات المستحقة عليه طبقاً لشروط التعاقد في مواعيدها وبمقاديرها المحددة للجهات صاحبة الاختصاص وفقاً للقوانين واللوائح المقررة، كما يتحمل المتعاقد بقيمة دمغات المهن الهندسية التي تستحق على نسخ التعاقد وكافة أشكال الدمغات الأخرى المقررة قانوناً في هذا الشأن.
- كما يجب على المتعاقد وتحت مسنوليته بأن يقوم بسداد كافة الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد والنقل والشحن والتأمين على الشحن ورسوم الميناء والتخزين والتفريغ والإرشاد البحري وغيرها من الرسوم واجبة الدفع طوال مدة تنفيذ العقد وحتى تاريخ إتمام مقاولات الأعمال محل التعاقد.
- إذا حدثت زيادة في التعريفات الجمركية أو الرسوم أو الضرائب الأخرى التي تحصل من المتعاقد عن تنفيذ مقاولات الأعمال محل التعاقد، فيجوز للمتعاقد المطالبة بتلك الزيادة بعد تقديم المستندات التي تقدرها الجهة الإدارية مؤيدة، وبعد الحصول على موافقة السلطة المختصة، وذلك دون الإخلال بالتزاماته التعاقدية وإتمام تنفيذ الأعمال على الوجه الأكمل.
- الناجمة عن التصميمات التي يعدها بمعرفته طبقاً لشروط التعاقد.

ثالثاً موقع تنفيذ الأعمال

٥٣ - إمكانية الوصول للموقع

- يلتزم الجهاز في تاريخ البدء في التنفيذ أن تمكن المتعاقد من حيازة الموقع أو جزء منه ومن الطرق المؤدية إليه على النحو المبين بالتعاقد، وبما يفي بأية متطلبات للتعاقد تتعلق بترتيب تنفيذ الأعمال، ويجب أن يكون الجزء الذي تمكن المتعاقد من حيازته بالقدر الذي يسمح للمتعاقد ببدء تنفيذ الأعمال والاستمرار فيها وفقاً للبرنامج الزمني.

- وتبدأ تقدم سير الأعمال يكون على الجهة الإدارية أن يمكن المتعاقد من حيازة بقية أجزاء الموقع وذلك بالقدر الذي يحتاج إليه المتعاقد للاستمرار في تنفيذ الأعمال بالمعدل المنصوص عليه في البرنامج الزمني.

54- ضمان الحفاظ لسلامة عماله بموقع تنفيذ الأعمال

- إذا كان الجهاز سينفذ عملاً في الموقع مستخدمة عمالاً تابعين لها، فيلتزم بخصوص هذا العمل بالآتي:
 - 1- أن يراعي مراعاة تامة سلامة جميع الأشخاص الذين يحق لهم التواجد في الموقع.
 - 2- أن يفرض على الموقع النظام الملائم لتجنب هولاء الأشخاص التعرض للخطر.
- إذا استخدم الجهاز مقاولين آخرين في الموقع فعليه أن يترتبهم بما سبق.

55- التخطيط العام لتنفيذ الأعمال

- يتحصل المتعاقد مسبقاً على التخطيط العام الصحيح للأعمال بالنسبة للنقاط الثابتة والأبعاد والمناسيب المعتمدة والمسلّمة كتابياً إليه من قبل المهندس ممثلاً للجهة الإدارية وكذلك صحة المواضع والمناسيب والأبعاد وتجهيز الآلات والأدوات وتوفير الصيانة اللازمة لهذا الغرض.
- فإذا تبين في أي وقت وأثناء سير العمل وجود خطأ في التخطيط العام للأعمال بالنسبة للنقاط الثابتة والأبعاد والمناسيب المعتمدة، فإنه يتعين على المتعاقد بناءً على طلب المهندس ممثلاً للجهة الإدارية أو مفوضه أن يصحح الخطأ على نفقته الخاصة وبشكل يرضى المهندس ممثلاً للجهة الإدارية أو مفوضه، ولا يغطي المتعاقد من مسؤوليته عن صحة أي تخطيط أو بعد أو منسوب قام بمراجعته المهندس ممثلاً للجهة الإدارية أو مفوضه، ما لم يكن ذلك ناتج عن خطأ للجهة الإدارية، وفي هذه الحالة تتحمل الجهة الإدارية تكاليف اصلاح الخطأ.

- كما يلتزم المتعاقد بالمحافظة على العلامات المساحية والأسوار والنقاط الثابتة والأوتار والأشياء الأخرى المستعملة في تخطيط الأعمال وفي حالة إصابتها بأضرار فعليه أن يعيدها إلى حالتها الأصلية على نفقته الخاصة.

- كما يلتزم بوضع العلامات الإرشادية والتحذيرية أثناء تنفيذ الأعمال محل التعاقد بما يحافظ على سلامة العاملين وكافة المتواجدين داخل نطاق العمل، وفي حالة عدم وجودها توقع عليه الجزاءات التي تقررها الجهة الإدارية، وبما يتناسب مع حجم الضرر، وذلك بخلاف مسؤولية المتعاقد عن أية حوادث داخل منطقة العمل في النفس أو المال من جراء ذلك سواء للعاملين أو للغير.

56- الضمانات المتعاقد العامة بشأن موقع تنفيذ الأعمال

- يلتزم المتعاقد خلال مدة تنفيذ الأعمال حتى اتمام الاستلام المؤقت للموقع بما يلي:
 - 1- منع جذب أو تناول المشروبات الروحية أو المواد المخدرة وغيرها من المواد المحظورة قانوناً في الموقع.
 - 2- منع دخول أو استعمال أي أسلحة أو ذخائر مهما كان نوعها إلى أو في الموقع، إلا إذا كان ذلك ضرورياً لنوعي العمل أو الحراسة بشرط أن تكون مرخصة.
 - 3- اتخاذ كافة الاحتياطات لمنع أي شغب أو سلوك مخالف للنظام يصدر من مستخدمي أو عماله أو مستخدمي أو عمال مقاولي الباطن كما يلتزم بحفظ النظام والأمن بالموقع.
 - 4- أن يراعي تماماً سلامة جميع الأشخاص المتواجدين بالموقع وأن يبقى الموقع في حالة من النظام اللازم لدرء المخاطر عن الأشخاص.
 - 5- أن يتخذ كافة الخطوات اللازمة والمعتادة لحماية البيئة داخل الموقع وخارجه وأن يتجنب إزعاج الغير أو الأضرار بممتلكاتهم نتيجة تلوث أو ضجيج أو أي أسباب أخرى تنشأ عن تنفيذ الأعمال.
 - 6- أن يوفر على نفقته الخاصة حراسة الموقع ليلاً ونهاراً وإنارة الموقع وصيانتته وعمل الأسوار اللازمة لحماية الأعمال وسلامة الأشخاص.
 - 7- اتباع كافة تعليمات وتوجيهات وإرشادات المهندس ممثلاً للجهة الإدارية وكافة اللوائح والتعليمات والتوجيهات والإرشادات الصادرة من الجهات المختصة في هذا الشأن، كما يجب أن يحيط الحفر والاضائق القريبة من حركة المرور بحواجز لتفادي الحوادث مع وضع مصابيح حمراء عليها ليلاً.

٥٧ - نظافة موقع تنفيذ الأعمال:

- على المتعاقد خلال فترة تنفيذ الأعمال المحافظة على نظافة الموقع بشكل يقبله المهندس ممثلاً للجهة الإدارية أو مفوض المهندس ممثلاً للجهة الإدارية، وأن يزِيل منه المخلفات غير الضرورية بصفه دورية منتظمة، وكذلك الأعمال المؤقتة التي لم تعد مطلوبة لتنفيذ الأعمال الدائمة.
- وإذا امتنع المتعاقد في أي وقت عن تنفيذ تعليمات المهندس ممثلاً للجهة الإدارية في هذا الشأن فمن حق المهندس ممثلاً للجهة الإدارية، بعد إنذاره بكتاب يرسل له بخدمة البريد السريع، عن طريق الهيئة القومية للبريد مع تعزيزه في ذات الوقت بالبريد الإلكتروني أو الفاكس بحسب الأحوال، اتخاذ ما يراه مناسباً لتحقيق ذلك بما في ذلك استخدام الغير للقيام بهذه الأعمال مع خصم تكاليف ذلك من مستحقات المتعاقد.

٥٨ - وجود أثار وأشياء ذات قيمة بموقع تنفيذ الأعمال:

- إذا عثر المتعاقد أثناء تنفيذه للأعمال على أشياء ذات قيمة أو أثر أو قطع نقود أو حفريات ذات أهمية جيولوجية أو أثرية وغيرها من الأشياء ذات القيمة المادية أو المعنوية، فإن هذه الموجودات تكون ملكاً للدولة، وعلى المتعاقد أن يخطر المهندس ممثلاً للجهة الإدارية كتابية فيهما عشر عليه، ويكون المتعاقد مسئولاً عن الحفاظ عليها واتخاذ الاحتياطات الضرورية لمنع عماله أو أي أشخاص آخرين من نقلها أو إتلافها، كما يكون عليه تنفيذ التعليمات والتوجيهات والإرشادات التي تُصدر بشأنها سواء صدرت من المهندس ممثلاً للجهة الإدارية أو من الجهات المختصة وفقاً للقانون واللوائح الصادرة في هذا الشأن، ويستحق المتعاقد مدد وقت التنفيذ واسترداد أية تكاليف إضافية يكون قد تكبدتها بسبب ذلك.

٥٩ - مسؤولية المتعاقد عن الأضرار والحوادث بموقع تنفيذ الأعمال:

- يجب على المتعاقد أن يتخذ الإجراءات والاحتياطات اللازمة والفعالة لتجنب ما يمكن أن يحدثه سير العمل في الموقع من حالات الوفاة أو الإصابة للعمال أو لأي شخص متواجد في الموقع أو من الأضرار بالممتلكات العامة التابع لها الموقع والمرافق التي تدخل في منطقة العمل سواء كانت في المياه أو على الأرصفة، وكذا على سبيل المثال - وليس الحصر - الآتي: (الطرق - أعمدة الإنارة - كابلات الكهرباء - كابلات التليفونات - كابلات الإشارة - المواسير - الأثاث والأجهزة الكهربائية - المسطحات الخضراء والأشجار... الخ)، كما يجب على المتعاقد المحافظة على ممتلكات الغير.
- وفي حالة تسبب المتعاقد في وجود أي تلف يلتزم بإعادة الشيء إلى أصله، ويحق للجهة الإدارية المطالبة بالتعويض عن ذلك، وفي حالة عدم التزام المتعاقد بإعادة الشيء إلى أصله، فيحق للجهة الإدارية إصلاحه على حسابه وتحصيله منه، وذلك بخلاف المصاريف الإدارية.
- وفي كافة الأحوال يجب على المتعاقد إجراء التنسيق اللازم مع الجهة الإدارية في هذا الشأن.
- ويكون المتعاقد مسئولاً وحده مسئولية مباشره ودون تدخل من الجهة الإدارية، حتى تاريخ التسليم المؤقت للأعمال، عما ينتج من وفاة أو إصابات أو سرقة أو خسائر أو أضرار أخرى من أي نوع كان تنجم عن تنفيذ الأعمال أو بسبب يتعلق بها سواء كان ذلك ناشئاً عن إهماله أو إهمال ممثل المتعاقد أو عماله أو من عهد إليهم تنفيذ بعض الأعمال من الباطن أو عماله أثناء سير العمل أو لأي سبب آخر بخلاف ما يتعلق بالجهة الإدارية.
- ويكون المتعاقد مسئول عن كافة الدعاوى والمطالبات والرسوم والنفقات الناجمة عن ذلك.

٦٠ - إخلاء الموقع بعد إنجاز الأعمال:

- يلتزم المتعاقد قبل تسليم الأعمال مؤقتاً أن يخلي الموقع ويزيل منه جميع المواد والأتربة والبقايا والنفايات والمعدات الزائدة والأعمال المؤقتة من أي نوع كانت، عدا التي يتفق عليها بين المهندس ممثلاً للجهة الإدارية والمتعاقد فيما عدا ما يخص المتعاقدين الآخرين.
- وفي حالة تباطؤ المتعاقد في إنجاز الأعمال المشار إليها في هذا البند وقيام المهندس ممثلاً للجهاز بإخطاره كتابة بهذا التباطؤ فيكون للجهاز بعد ١٥ يوم من تاريخ استلام المتعاقد لذلك الإخطار أن ينفذ هذه الأعمال على حساب المتعاقد.

رابعاً بدأ تنفيذ الأعمال وصدف البرنامج الزمني لذلك

١١- تاريخ البدء وصدف تنفيذ الأعمال

مدة تنفيذ الأعمال هي تبدأ من تاريخ تسليم الموقع .

وفي جميع الأحوال يكون التسليم بموجب محضر يوقع من الطرفين ومحرر من أصل من وأربع نسخ تسليم اصداق للمنظمة وتحتفظ الجهة الإدارية بالنسخ الأخرى. وإذا لم يحضر المتعاقد أو من يفوضه تسليم الموقع في التاريخ المحدد له في أمر الإسناد أو الخطاب المرسل له فيتم تحديد محضر بذلك ويحصر هذا التاريخ موعد البدء بتنفيذ العمل .
وإذا استمرت مدة تنفيذ الأعمال عن المدة المحددة بهذا البنح لأسباب ترجع إلى الجهة الإدارية، يكون المصروف طلب من مدة التنفيذ وما يتناسب مع مدة الزيادة.

١٢- البرنامج الزمني لتنفيذ واستلام الأعمال

يتم تنفيذ العمل خلال مدة أسبوع من تاريخ تسلمه أمر الإسناد إن يقدم برنامجاً شاملاً ومفصلاً لتنفيذ الأعمال شهرياً. تعمل الجهة الإدارية لتنفيذ الأعمال في الشكل والتفصيل الذين يقبلهما المهندس ممثل الجهة الإدارية. ويجب إعداد البرنامج بطريقة والفريقة التي تعتبرها الجهة الإدارية ضرورية لتحقيق الكفاءة ووفقاً لأفضل قواعد منها. على أن يتم اعتماد البرنامج الزمني أو إيداعه ملاحظته عليه خلال عشرة أيام من تسلمه من المصروف. ويحظر البرنامج المصمم ملزماً للمتعقد فجزء من شروط الأتعاد، ولا يمكنه التحلل منه دون موافقة كتابية مسبقة من الجهة الإدارية. كما يلتزم المتعاقد على طلب من المهندس ممثل الجهة الإدارية أن يحيط علماً بالموصف العام للترتيبات والأساليب التي يقترح المتعاقد اتباعها في تنفيذ الأعمال مثل عدد الشرائح، ودرجة معلومات تفصيلية كتابية تتطابق بالترتيبات اللازمة لإنجاز تلك الأعمال ومعدات العمل والأعمال الشاقة التي يلزم المتعاقد تقديمها أو استحداثها أو إكمالها حسب الأحوال.

وعلى المتعاقد أن يقوم بتنفيذ أعمال هذا التعاقد بطريقة منتظمة، وطرية أن يقدم العمل إلى أجزاء وأن يوضح الإجراءات التي يقترحها لتنفيذ الأعمال بكل قسم.

فما حيز المهندس ممثل الجهة الإدارية في أي وقت إن التقدم الفعلي للأعمال لا يطابق البرنامج الذي أعدت شروطه عليه طبقاً لإقدم هذا البند فعلى المتعاقد بناء على طلب من المهندس ممثل الجهة الإدارية أن يقدم برنامجاً زمنياً محدداً لضمحل إتمام الأعمال خلال الوقت المحدد لإتمامها، ويسري على اعتماد البرنامج العمل ذات الأجزاء الواردة بالفقرة الأولى.

كما يتم تنفيذ واستلام الأعمال كاملة طبقاً لشروط التعاقد خلال المدة المحددة مضيقاً إليها أية مدة أو مدة إضافية يتم احداثها من الجهة الإدارية وفقاً لهذه الشروط. ويحدد تاريخ البدء طبقاً لهذه الشروط ويكون تاريخ التسليم عليه لإنهاء من تنفيذ الأعمال هو تاريخ الاستلام العملي.

وتسري الجهة الإدارية باستلام الأعمال المنفذة في المواعيد المحددة، وذلك حال مطابقتها للمواصفات والشروط المنصوص عليها، ويحق للمتعقد حال نقاضن الجهة الإدارية عن الاستلام التقدم بطلب لتسهيل لجنة تقوية مستحصدة من جهات معتمدة منها الوزارات، أو الهيئات، أو النقابات المهنية وغيرها من الجهات، ويقوم المصروف احصاء اللجنة ببدء على ترشيح من جهة عملهم ويراعى ألا يكونوا قد سبق أن أيدوا رأياً في العملية ولو في هيئة تقرير استشاري. وألا يكون قد اتصل عملهم بالعناية خلال جديدهم، وذلك لتلبية أسباب التقاضن، ويتم إرسال صورة واضحة من ذلك الطلب لعلمت شغرت من التعهدات العمومية للمنظمة. ويحظر الجهة الإدارية ضمن عضوية اللجنة سلطة التفرع، وعلى أن تبدأ أعمالها فور صدور قرار بتسليمها وبدء المتعاقد أعمال الجهات الخارجية المشرفة فيها وأخطره الجهة الإدارية بها، ولها في ضبط أداء عملها طلب أي بروفيت، أو معلومات، أو الإطلاع على مستندات واستيضاح ما تراه من طرفة التعقد. كما يجوز لها أن تقوم بعملية سجل التعاقد إذا تطلب الأمر ذلك، وتقدم اللجنة تقريرها خلال مدة زمنية قصيرة بالتقرير، يوماً ما تم بطلب طريقة العناية وحدها مدة تجاوز ذلك، ويكون تقريرها ملزماً للطرفين وحال حيز تقاضن الجهة الإدارية عن الاستلام يتم رد أعمال اللجنة لصالح والمصنف المتعاقد، وإذا تبين نتيجة عدم التزام المتعاقد، تتخذ الجهة الإدارية هيئة الإجراءات ذات الصلة الواردة في بنح تنظيم التعهدات التي ترميها الجهات العامة الصغر بالقانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٨٠ و١٨٠ لسنة ١٩٨٠ واللائحة التنفيذية.

الجوية، كما يلتزم المتعاقد أن يميز بين أماكن تشوين المواد الصالحة للاستخدام بعد اختبارها والمواد التي لم تختبر بعد أو التي ثبت عدم صلاحيتها للاستخدام، كما يلتزم المتعاقد بأن يستبعد من الموقع على الفور أي مواد أصابها التلف بسبب سوء التخزين أو لأي سبب آخر.

٦٨ الآلات والأدوات والمواد المعيبة

- يحظر أن تستعمل في مقاولات الأعمال محل هذه الكراسة أي الآلات أو أدوات أو مواد يعتبرها المهندس ممثلاً للجهة الإدارية معينة أو خطره أو غير صالحة الغرض أو المرفوضة أو التي تكون غير مطابقة للشروط والمواصفات، وذلك بموجب تعليمات تصدرها إلى المتعاقد من وقت إلى آخر بإزالة مثل تلك الآلات والأدوات والمواد المعيبة ونقلها خارج الموقع واستبدالها بأخرى سليمة خلال مدة أسبوع (سبعة أيام) من تاريخ تسلمه أمراً كتابياً بذلك من المهندس ممثلاً للجهة الإدارية، كما يكون من حق الجهة الإدارية القيام بذلك بمعرفة، مع خصم كافة التكاليف من مستحقات المتعاقد كون اتخاذ أية إجراءات أخرى، ودون أننى مسئولية على الجهة الإدارية.

٦٩ المعدات والأدوات المستخدمة لتنفيذ الأعمال

- مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية فإن جميع المواد والمشونات المعتمدة والقطع والأدوات والآلات التي تكون قد استحضرت بمعرفة المتعاقد لمنطقة العمل، أو على الأرض المشغولة بمعرفته بقصد استعمالها في تنفيذ محل العقد وكذلك جميع الأعمال والمنشآت الوقتية الأخرى تظل كما هي ولا يجوز نقلها، أو التصرف فيها إلا بإذن الجهة الإدارية التي ان يتم الاستلام المؤقت على أن تبقى في عهدة المتعاقد وتحت حراسته ومسئوليته وحده ولا تتحمل الجهة الإدارية في شأنها أية مسئولية بسبب الضياع أو التلف أو السرقة أو غير ذلك.

٧٠ الأضرار التي تصيب المعدات

- لا تكون الجهة الإدارية مسؤولة في أي وقت عن فقد أو تلف أو ضرر قد يصيب أيًا من المعدات أو أية أصل مؤقتة أو مواد.

٧١ المعدات المستأجرة

- لا يجوز للمتعاقد إدخال أي معدات يستأجرها من الغير إلا إذا نص في عقد إيجارها بأن يظل عقد الإيجار نافذاً إلى أن يتم استكمال تنفيذ الأعمال أو انتهاء عقد الإيجار أيهما أسبق، بنفس الشروط والأسعار المتعاقد عليها.

٧٢ إخراج المعدات

- يلتزم المتعاقد بعد إنهاء الأعمال وقبل استلامها ابتدائياً بأن يخرج من الموقع جميع المعدات التي لم تعد مطلوبة والأعمال المؤقتة، وإلا كان للجهة الإدارية استخدام الغير في تنفيذ ذلك على حساب المتعاقد.

سادساً الاختبارات والتفتيش والمراقبة

٧٣ تكلفة الاختبارات غير المنصوص عليها في التعاقد:

- يتحمل المتعاقد تكلفة أية اختبارات يطلبها المهندس ممثلاً للجهة الإدارية على الأعمال أو المواد أو الآلات أو المصنوعات إذا كانت غير منصوص عليها في التعاقد أو لم تكن لازمة لإتمامه، أو حدد المهندس ممثلاً للجهة الإدارية لإجرائها مكان آخر غير المعلق عليه، وثبت عدم مطابقتها لمواصفات بنود الأعمال والمواد بالكوود المصري والمواصفات القياسية المصرية أو العالمية التي تصدرها أو تعتمد عليها الجهات الفنية المختصة أو أصول الصناعة، وذلك متى خلت المواصفات القياسية المصرية من تنظيم لها.

٧٤ تواريخ التفتيش والاختبارات

- يمكن أن يتفق المتعاقد مع المهندس ممثلاً للجهة الإدارية على زمان ومكان التفتيش على أي مواد أو آلات أو اختبارها على النحو المنصوص عليه في التعاقد، ويتعين على المهندس ممثلاً للجهة الإدارية أن يحظر المتعاقد برغبته في إجراء التفتيش أو في حضور الاختبارات، وذلك قبل موعد التفتيش أو الاختبارات بمدة لا تقل عن ثلاثة أيام، فإذا لم يحضر المهندس ممثلاً للجهة الإدارية أو مفوضه المفوض

المواد بما يتوافق مع المتطلبات في حدود دور المهندسين المصنفين للمساعدة في الاستخدام بعد اختيارها والمواد التي لا تظهر بعد في الوثائق بعد استخدامها في الاستخدام، كما يتلزم المتعاقد بأن يتسلمه من الموقع على الفور في موعد انتهاء العمل بحدود دور المهندسين في أي وقت كان.

٢٤- الاختبار والتفتيش والمواد الخاصة

ينظر في المتطلبات في المواصفات الخاصة من أجل هذه الدراسة أي الاختبار أو أدوات أو مواد يعتبرها المهندسين عند الجودة المطلوبة في المواد أو الطرق أو غير سرية الطرفين أو المتكافئة أو التي تقوم غير مطابقة الشروط والمواصفات وذلك بموجب تعليمات والمعدات والمواد التي يتم استخدامها في وقت الاختبار أو التي يتم استخدامها في وقت الاختبار والمواصفات الخاصة بها. كما يتلزم المتعاقد بأن يتسلمه من الموقع على الفور في موعد انتهاء العمل بحدود دور المهندسين في أي وقت كان.

٢٥- المعدات والأدوات المستخدمة في تنفيذ الأعمال

مع عدم الإخلال بتسليم الممتلكات التي هي من مسؤولية المالك والمعدات المستخدمة في الأعمال والأدوات والآلات التي تكون قد استأجرت بموجب العقد من قبل المهندسين أو على الإرضاء المشفوعة بمقرنته بقصد استخدامها في تنفيذ من قبل المالك وكذلك بموجب الأعمال والمشروعات الوقتية الأخرى (تظل كما هي) ولا يجوز نقلها أو التصرف فيها إلا بموافقة الجهة الإدارية التي لم يتم الاستلام الموقت على أن تبقى في حوزة المتعاقد وتحت حراسته ومسئولته وحده ولا تشمل الجهة الإدارية في شأنها أية مسئولية بسبب الضياع والتلف أو السرقة أو غير ذلك.

٢٦- القصور التي تكسب المتعاقد

لا تكون الجهة الإدارية مسؤولة في أي وقت عن فقد أو تلف أو ضرر قد يصيب أيًا من المعدات أو أية أصل مؤقتة أو مواد.

٢٧- المتعاقد المستأجرة

لا يجوز للمتعاقد نقل أي معدات واستأجرها من الغير (إلا إذا نص في عقد إيجارها بأن يظل عقد الإيجار قائمًا إلى أن يتم استكمال تنفيذ الأعمال أو انتهاء عقد الإيجار أيهما أسبق، بنفس الشروط والأسعار المتعاقد عليها).

٢٨- إخراج المتعاقد

يترد المتعاقد بعد انتهاء الأعمال وقبل استلامها ابتدائياً بأن يخرج من الموقع جميع المعدات التي لم تعد مطلوبة والأصل المؤقت، إلا أن للجهة الإدارية استخدام الغير في تنفيذ ذلك على حساب المتعاقد.

سائلاً الاختبارات والتفتيش والمراقبة

٢٩- تكلفة الاختبارات غير المنصوص عليها في التعاقد

يتحمل المتعاقد تكلفة أية اختبارات يطبقها المهندس مُمثل الجهة الإدارية على الأعمال أو المواد أو الآلات أو المصنوعات إذا كانت غير منصوص عليها في التعاقد أو لم تكن لازمة لإتمامه، أو حدد المهندس مُمثل الجهة الإدارية لاجرائها مكان آخر غير المتفق عليه، وثبت عدم مطابقتها لمواصفات بنود الأعمال والمواد بالتكود المصري والمواصفات القياسية المصرية أو العالمية التي تصدرها أو تعتمد عليها الجهات الفنية المختصة أو أصول الصناعة، وذلك متى خلت المواصفات القياسية المصرية من تنظيم لها.

٣٠- تواريخ التفتيش والاختبارات

يمكن أن يتفق المتعاقد مع المهندس مُمثل الجهة الإدارية على زمان ومكان التفتيش على أي مواد أو آلات أو اختبرها على النحو المنصوص عليه في التعاقد، ويتعين على المهندس مُمثل الجهة الإدارية أن يحضر المتعاقد برغبته في إجراء التفتيش أو في حضور الاختبارات، وذلك قبل موعد التفتيش أو الاختبارات بعدة لا تقل عن ثلاثة أيام، فإذا لم يحضر المهندس مُمثل الجهة الإدارية أو مفوضه المفوض

في التاريخ المتفق عليه لأسباب لا ترجع للمتعاقد، جاز للمتعاقد أن يجري الاختبارات، على أن يقوم بأمداد المهندس ممثل الجهة الإدارية بنسخ معتمدة من نتائج الاختبارات، ولا يعطى ذلك المتعاقد من التزاماته طبقاً للتعاقد.

٧٥ - رفض الأعمال والمواد والآلات:

- يلتزم المهندس ممثل الجهة الإدارية إذا قرر نتيجة للتفتيش أو الاختبار أن المواد أو الآلات معيبة أو غير مطابقة لشروط التعاقد أو التي يرى أنها من نوع غير صالحة للعمل برفضها على أن يخطر المتعاقد بما تم رفضه وأسبابه، وعلى المتعاقد أن يسارع إلى إصلاح العيب وإن يزيل في الحال و يهدم ويعيد العمل الذي لم يوافق عليه المهندس ممثل الجهة الإدارية، على أن يتم ذلك في مدة أو مدد يحددها ذلك المهندس في أمر كتابي، ويتعين التأكد من أن المواد أو الآلات الحرفوضة أصبحت مطابقة للتعاقد، ويجوز للمهندس ممثل الجهة الإدارية إعادة الاختبارات الخاصة بالمواد أو الآلات الحرفوضة بذات الشروط والأحكام، على أن يحدد المهندس ممثل الجهة الإدارية بعد التشاور مع الجهة الإدارية والمتعاقد كافة التكاليف التي قد يكون تكبدتها الجهة الإدارية أو المهندس ممثل الجهة الإدارية من جراء إعادة الاختبارات.

- إذا ثبت في أي وقت قبل التسليم المؤقت، أن هناك عيوباً بأي عمل من الأعمال الدائمة أو أنه لا يطابق شروط التعاقد سواء من حيث المواد أو المصنعية، حتى ولو كان قد تم صرف مبالغ عنه أو اعتماده يلتزم المتعاقد بأن يصحح أو يزيل هذه العيوب ويعيد إنشاء نفس العمل كلياً أو جزئياً على حسابه وبما يرضي المهندس المشرف وحسب طلبه، ولا يسمح بامتداد التعاقد بسبب أي تأخير يلشأ عن رفض الجهة الإدارية أو مندوبيها للمواد والأدوات وأجزاء العمل، كما لا يحق للمتعاقد المطالبة بأي تعويض نظير ذلك.

٧٦ - التفتيش أو الاختبار بواسطة جهة مستقلة:

- يجوز للمهندس ممثل الجهة الإدارية أن يفوض جهة مستقلة للتفتيش على المواد أو الآلات واختبارها، على أن يرسل الإخطار الخاص بتفويض الجهة المستقلة من المهندس ممثل الجهة الإدارية للمتعاقد قبل تاريخ التفتيش أو إجراء الاختبار بمدة لا تقل عن ثلاثة أيام

سابعاً الأعمال:

٧٧ - الكميات والمقادير والأوزان:

- تعتبر الكميات والمقادير والأوزان الواردة في جداول الكميات والفئات تمثل كميات ومقادير وأوزان تقريبية وتقديرية للأعمال لمقاولات الأعمال محل هذه الكراسة، وقابلة للعجز أو للزيادة ولا يمكن اعتبارها كميات نهائية والغرض منها بيان مقدار التعاقد والقيمة التعاقدية بصفة عامة، وتكون المبالغ التي تدفع للتعاقد على أساس قيمة الكميات التي تنفذ فعلاً نتيجة للقياس وللحصر على الطبيعة أثناء سير العمل سواء كانت تلك الكميات أقل أو أكثر من الواردة في جداول الكميات والفئات وسواء نشأت الزيادة أو النقصان عن خطأ في الحساب أو بسبب تعديلات أدخلت أثناء العمل، ووفقاً لشروط التعاقد المزمع إبرامه في هذا الشأن.

- وفي كافة الحالات لا يؤثر ذلك على أولوية التعاقد في ترتيب عطاءه ويُعتبر المتعاقد مسئولاً عن التحري بنفسه عن صحة المقادير والأوزان، وتعتبر كل فئة من فئات المدرجة بجدول الكميات والفئات ملزمة للتعاقد أثناء العقد وغير قابلة لإعادة النظر لأي سبب ولا يكون له حق طلب مبالغ زيادة أو تعويضات بشأنها.

٧٨ - الحصر والقياس للأعمال المنفذة:

- يتعين حصر وقياس الأعمال المنفذة طبقاً لطريقة القياس المذكورة في المواصفات ووفقاً للأصول الهندسية وأصول القياس المتبعة في مصر أو وفقاً لما هو محدد في التعاقد، وذلك بمعرفة مهندسي الإشراف بالجهة الإدارية في حضور المهندس ممثل الجهة الإدارية أو مفوضه وفي حضور المتعاقد أو مفوضه، وعلى مهندسي الإشراف بالجهة الإدارية متى تقرر إجراء القياس بأي جزء من الأعمال أن يخطر المتعاقد كتابة بالموعد المحدد، وعلى المتعاقد تقديم كافة البيانات والتسهيلات التي تتطلبها عملية القياس، فإذا لم يحضر المتعاقد أو مفوضه في الموعد المحدد لعمل القياس يعتبر القياس الذي أعده مهندسي الإشراف بالجهة الإدارية في حضور المهندس ممثل الجهة الإدارية أو مفوضه صحيحاً.

٧٩ - إيقاف الأعمال بناءً على تعليمات الجهة الإدارية

يلتزم المتعاقد بناءً على أمر كتابي من المهندس ممثّل الجهة الإدارية أن يوقف تنفيذ الأعمال أو أي جزء منها إذا رأى وجود ضرورة تستوجب ذلك، وعلى المتعاقد خلال فترة التوقف أن يحافظ على الأعمال المنفذة ويضمن سلامتها وفقاً لما يراه مناسباً، وتحمل الجهة الإدارية التكاليف الإضافية التي قد يتكبدها المتعاقد نتيجة وقف الأعمال باستثناء الحالات التي يكون فيها التوقف راجعاً إلى أيّ من الآتي:

- ١- بسبب الحالات المنصوص عليها في التعاقد.
 - ٢- بسبب نِسأل عنه المتعاقد.
 - ٣- بسبب الظروف المناخية الاستثنائية المتوقعة بالموقع.
 - ٤- بغرض التأكد أو التحقق من التنفيذ السليم للأعمال أو سلامتها أو سلامة أي جزء منها.
- وفي غير تلك الحالات، يجوز للمتعاقد خلال مهلة أيام من استلامه أمراً كتابياً بإيقاف الأعمال موافاة المهندس ممثّل الجهة الإدارية بمطالبه المترتبة على ذلك الإيقاف، وعلى المهندس ممثّل الجهة الإدارية دراسة مطالبات المتعاقد وتحديد ما يستحقه من مدّة لوقت التنفيذ أو تكاليف إضافية بعد اعتماد السلطة المختصة، وإبلاغ المتعاقد كتابةً بذلك.

ثامناً عوانق تنفيذ الأعمال:

٨٠ - الظروف الطارئة:

- إذا طرأت من الأحداث الفجائية غير المتوقعة أو الظروف الطارئة، والتي يكون لها تأثير مستمر على معدلات التنفيذ، فيحق للمتعاقد مطالبة الجهة الإدارية بمدّة تنفيذ الأعمال بصفة مؤقتة، ويبين خلال تلك المدّة محصلة التأخير، وذلك بناءً على طلب كتابي يرسله المتعاقد متضمناً كافة التفاصيل الضرورية ذات صلة التي قد يطلبها المهندس ممثّل الجهة الإدارية.
- كما يلتزم المتعاقد بأن يرسل مطالبة نهائية خلال أسبوعٍ من تاريخ انتهاء الأثار الناجمة عن الحادثة أو الظرف أو خلال أي فترة أخرى يراها المهندس ممثّل الجهة الإدارية مناسبة.
- وتتولى الجهة الإدارية دراسة هذه المطالبة وإصدار التوصيات اللازمة بشأنها وعرضها على السلطة المختصة لاتخاذ ما تراه مناسباً في شأنها.

٨١ - عوانق التنفيذ بصوقع الأعمال:

إذا واجهت المتعاقد أثناء تنفيذ الأعمال عوانق أو ظروف مادية في الموقع ذات طبيعة استثنائية، وكانت مما لا يمكن أن يتوقعه المقاول المتمرس بأي حال عند إبرام العقد، فعليه أن يخطر المهندس ممثّل الجهة الإدارية بذلك على الفور، مع إرسال صورة واضحة من هذا الإخطار إلى الجهة الإدارية، وللمهندس ممثّل الجهة الإدارية عند تسلم هذا الإخطار، وبعد التشاور مع الجهة الإدارية والمتعاقد، وبعد الحصول على موافقة السلطة المختصة أن يقرر الآتي:

- ١- مقدار المدّة الناتجة عن تلك العوانق، التي تضاف إلى مدّة تنفيذ العقد.
 - ٢- قيمة التكاليف التي تكبدها المتعاقد نتيجة تلك العوانق والتي يحق له إضافتها إلى قيمة العقد.
- ويلتزم المهندس ممثّل الجهة الإدارية بأن يخطر المتعاقد بما قرره مع إرسال صورته منه إلى الجهة الإدارية، على أن يراعى في القرار الصادر من المهندس ممثّل الجهة الإدارية التعليمات التي قد يصدرها المهندس ممثّل الجهة الإدارية للمتعاقد وتكون ذات صلة بموضوع القرار، وما قد يتخذه المتعاقد في غياب تعليمات خاصة من المهندس ممثّل الجهة الإدارية من إجراءات سليمة ومعقولة يمكن المهندس ممثّل الجهة الإدارية أن يقبلها.

٨٢ - القوة القاهرة:

- القوة القاهرة تعني حوادث خارجة عن إرادة المتعاقدين وغير متوقعة عند التعاقد ولا يمكن دفعها، ويكون من شأنها أن تعوق تنفيذ الالتزام أو أن تجعل تنفيذه مستحيلاً، ومنها على سبيل المثال الحالات الآتية:

- ١- الحرب، الغارات العسكرية (سواء أعلنت الحرب أو لم تعلن)، الغزو العسكري أو أفعال العدو الأجنبي.
- ٢- العصيان المدني، العصيان المسلح، الثورة، الإرهاب.
- ٣- الشغب، الفوضى، الاضطرابات داخل الدولة من أشخاص غير موظفي المتعاقد وأي أفراد آخرين يستخدمهم المتعاقد ومقاولي الباطن.

- 1- يوجبه المخطط للتأكد من التفاهة أو أو إسناد حقوق التصرف فقط بعد التأكد من صحة الترخيص.
- 2- إذا تعلق الأمر بصفة لا يمكن تولفها أو لا يمكن نقلها فلا يجوز ذلك أو عقول غيرهم على مستوى المصلحة.

3- مصاديق الترخيص الإداري

- 1- منح أو حرمان الامتياز أو إيداعه في أحد المصالح العامة والتي يقتضي لأعمالها أن تكون مخصصة لخدمة مصلحة من عملاء أو غير الأعمال والتسويق أو خدمات المخطط التي يمكن فيها أن يخطر المصلحة العامة.
- 2- الترخيص الذي يمنح على وجه خاص في المصلحة العامة أو لصالح هذا المصالح التي تعد المصلحة العامة.
- 3- منح الترخيص المخطط للتصريح أو العمل بصفة من وراء المصلحة أو التصريح، لأنه يمكن على المخطط أن يخطر المصلحة من جهة الإدارة مرة أخرى، ويكون المخطط بعد التصريح على موقفاً مطلقاً لا يمكن أن يتغير على ما هو.
- 4- إذا كان الترخيص يمنح على الترخيص له فإن بعد الأعمال لا تغير أو يستغنى.
- 5- الجهة التي تمنح المخطط.

4- مصاديق الترخيص

أ- مصاديق الترخيص الإداري

- 1- يجوز بعد الأعمال على المخطط أن يخطر المصلحة العامة وذلك عندما تعد للمصلحة العامة للمصالح العامة في مصلحتها، ويخطر المخطط عندما يخطر على المصالح العامة خلال المصالح العامة المخصصة للمصلحة العامة.
- 2- الترخيص الإداري بعد الانتهاء من تنفيذ الأعمال موضوع المخطط ويقتضي الاعتبارات وإعلاء موقع المصالح العامة والمصالح العامة والمصالح العامة وأمام تنفيذ المصلحة العامة بتلك المصلحة العامة وفي تلك المصلحة العامة.
- 3- ويجوز المصلحة العامة من جهة الإدارة في مصاديق المخطط أو من مصاديقه وفي تلك المصلحة العامة للمصلحة العامة بعد تمام المصلحة ويؤلفه كل من المخطط أو من مصاديقه الموقر بذلك يوافق على مصاديقه من جهة الإدارة التي تمنح المخطط بالتسليم، وإذا تبين من المصلحة العامة أن المصلحة العامة قد تم على الوجه المطلوب، وطبق الشروط المخطط ومواصفاته بما يرضى لجهة الإدارة، غير تاريخ مخطط المصلحة العامة الإدارية يستعمله للتسليم الموقت بعد انتهاء العمل ويعد مدة الضمان، ويكون هذا المخطط من أصل و أربع نسخ أصلها في المخطط وفي حالة عدم حضوره هو أو من مصاديقه في المبدأ استندت المصلحة العامة على أن يوضح ذلك في المخطط المصالح إليه ويوقع المخطط من مصاديق لجهة الإدارة ويحضر.
- 4- وإذا تبين من المصلحة العامة أن هناك ملاحظات تمنع الاستلام الموقت يتم مخطط المصلحة العامة بها ويوجد التسليم في أن يوضح أن الأعمال قد تمت بما يطبق الشروط وتبدأ مدة الضمان من تاريخ المصلحة العامة الأخيرة.
- 5- ويحضر مخطط رسمي بذلك من أصل وأربع نسخ ويوقع عليه من مصاديق كل من الجهة الإدارية والمصالح، وتسلم نسخة منه للمصالح، وفي حالة عدم وجود المصالح أو من مصاديقه يوضح ذلك في المخطط المصالح إليه ويوقع المخطط من مصاديق لجهة الإدارة ويحضر.
- 6- وتصرف المبالغ المحجوزة من الدفعات بعد التسليم الموقت للأعمال جميعها، وفي حالة تأخير التسليم الموقت لأسباب خارجة عن إرادة المصالح يمكن صرف المبالغ المحجوزة مقابل خطاب ضمان من أحد البنوك بنفس القيمة بجهة لجهة الإدارة، وبعد هذا الخطاب للمصالح فور انتهاء الأعمال وتسليمها موقفاً.

4-2- شهادة الاستلام المؤقتة النهائي

- 1- يحق للمصالح أن يطلب من المهندس ممثل الجهة الإدارية إصدار شهادة استلام ابتدائي جزئي بنفس الأجزاء أو قسم محدد له وقت تمام منفصل في دراسة الشروط.
- 2- أي جزء جوهري من الأعمال الدائمة يكون المصالح قد أنهى على نحو يرضيه المهندس ممثل الجهة الإدارية، ويكون الجهة الإدارية قد شغته أو استعملته دون أن يكون ذلك منصوصاً عليه في التعاقب.
- 3- أي جزء من الأعمال الدائمة اختار الجهة الإدارية أن يشغله أو أن يستعمله قبل التنفيذ، إذا كان هذا الأشغال أو الاستعمال لم ينص عليه في التعاقب أو كان هذا الأشغال أو الاستعمال ليس إجراء موقفاً.

- قبل انتهاء مدة الضمان بوقت مناسب يخطر المتعاقد الجهة الإدارية كتابة لتحديد موعد المعاينة تمهيداً للتسليم النهائي، ومتى أسفرت هذه المعاينة عن مطابقة الأعمال للشروط والمواصفات وأنها بحالة جيدة يتم تسليمها نهائياً بموجب محضر يوقعه ممثلي كل من الجهة الإدارية والمتعاقد، وإذا ظهر من المعاينة أن المتعاقد لم يحم بعض الالتزامات فيؤجل التسليم النهائي حتى تنفيذ المتعاقد لجميع الالتزامات المفروضة عليه وقيامه بما يطلب إليه من الأعمال بمقتضى التعاقد وبما يرضى الجهة الإدارية حتى ولو مرت مدة الضمان تبعاً لذلك.

- وفي كافة الأحوال يتم التسليم النهائي بمقتضى محضر من أربع نسخ تسلّم نسخة منها للمتعاقد بعد اعتمادها من الجهة الإدارية وللجهة الإدارية أن تقوم بما تراه مناسباً من فحص أو معاينة العمل أو إجراء بعض التجارب قبل التسليم النهائي للتحقق من قيام المتعاقد بتنفيذ التزاماته على الوجه الأكمل، ولا يخل ذلك بمسئولية المتعاقد بمقتضى القانون المدني أو أي قانون آخر.

- وعند إتمام التسليم النهائي بعد مدة الضمان وتقديم المقاول المستندات الدالة على ذلك يسوى الحساب النهائي يدفع للمتعاقد باقي حسابه بما في ذلك ما قد يكون مستحقاً له من مبالغ ويرد إليه التأمين النهائي أو ما تبقى منه.

عاشراً: الضمان والتعامل مع العيوب:

٨٧ - مدة الضمان:

- يضمن المتعاقد الأعمال موضوع هذه الكراسة وحسن تنفيذها على الوجه الأكمل لمدة سنة واحدة من تاريخ إتمام الأعمال المبين بمحضر الاستلام المؤقت الصادرة طبقاً لأحكام هذه الكراسة، وذلك دون إخلال بمدة الضمان المنصوص عليها بالقانون المدني أو أي قانون آخر، ويكون المتعاقد مسؤولاً مسئولاً كاملة عن بقاء كافة الأعمال المنفذة سليمة وبحالة جيدة أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط التعاقد، فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم بإصلاحه على نفقته الخاصة، وإذا قصر في إجراء ذلك فللجهة الإدارية الحق في أن تجريه على نفقة المتعاقد خصماً من تأمينه أو كافة مستحقاته لدى الجهة الإدارية أو أي جهة إدارية أخرى مع تحميله المصاريف الإدارية اللازمة وتحت مسئوليته.

- كما يلتزم المتعاقد بضمان صلاحية الأصناف التي يقوم بتوريدها ضد عيوب الصناعة والخامة لمدة تساوي ذات المدة الكاملة لضمان الصنف المعيب على أن يقوم المتعاقد باستبدال أيه أصناف يظهر بها تلف أو عيب أثناء فترة الضمان بأخرى جديدة بدون مقابل مع منح المهمات المستبدلة فترة ضمان جديدة متماثلة، مع إرجاع المهمات التالفة.

- ويظل التأمين النهائي خلال مدة ضمان الأعمال طرف الجهة الإدارية حتى الاستلام النهائي.

٨٨ - إتمام العمل المتبقي وإصلاح العيوب:

- باستثناء ما قد ينشأ من أضرار نتيجة لاستخدام الجهة الإدارية للأعمال يلتزم المتعاقد قبل انتهاء مدة الضمان بما يلي:

- ١- إتمام أي عمل غير جوهري لم يكن المتعاقد قد استكمله في التاريخ المحدد للاستلام المؤقت خلال مدة تحدد بمحضر الاستلام المؤقت.
- ٢- إصلاح العيوب والأضرار بناء على إخطار بهذا الشأن يوجهه المهندس ممثل الجهة الإدارية أو الجهة الإدارية إلى المتعاقد قبل تاريخ انتهاء مدة الضمان.

٨٩ - تكلفة إصلاح العيوب:

- يلتزم المتعاقد أن ينفذ على نفقته كافة أعمال الإصلاح المشار إليها في الفقرة (٢) من البند السابق من هذه الشروط إذا كانت أعمال الإصلاح راجعة إلى الأعمال المعيبة أو الغير مطابقة للتعاقد أو كانت راجعة إلى إخفاق المتعاقد أو إهماله في تنفيذ أي من التزاماته طبقاً للتعاقد.

٩٠ - الإخفاق في إصلاح العيوب:

- إذا أخفق المتعاقد في إصلاح أي عيب أو ضرر طبقاً لأحكام البند السابق خلال وقت معقول فيجوز للمهندس ممثل الجهة الإدارية أو للجهة الإدارية أن يحدد تاريخاً لانتهاه من عملية الإصلاح، على أن يوجه إخطاراً

Handwritten text at the top of the page, possibly a header or title, which is mostly illegible due to blurring.

First main paragraph of handwritten text, containing several lines of script.

Second main paragraph of handwritten text, continuing the narrative or list.

Third main paragraph of handwritten text, showing further details.

Fourth main paragraph of handwritten text, appearing to be a separate section.

Fifth main paragraph of handwritten text, located near the bottom of the page.

إذا لم يكن المتعاقد أو أحد
ويعني أيضاً إذا استعمل المتعاقد عدداً طرفاً احتمالية بنية التظليل وصولاً إلى عرض غير مشروع يجعل
الجهة الإدارية تصدر قراراً بالتعامل معه، ولا يشترط أن تكون تلك الطرق الاحتمالية طرفاً عادية تتمثل في
سوء النوايا من المتعاقد بل قد تكون عدداً سابقاً في صورة إخفاء المتعاقد عدداً بعض المعلومات الأساسية
التي يتوقعها الجهة الإدارية ويتعذر عليها علمها إلا عن طريق المتعاقد، وذلك رغم علمه بأهمية هذه
المعلومات وأنها قد تمت توثيقها بغير الجهة الإدارية لما تعاقبت معه.
ويظهر اسم المتعاقد في المحلة المنصوص عليها في البند (١٠٢) من سجل المتعاملين بعد أخذ رأي إدارة
تفويض المخصصة بموجب الدولة. ويخطر الجهة الإدارية الهيئة العامة للخدمات الحكومية بذلك لنشر قرار
التظليل وطريق التظليل المصاحبة.

الفسخ الجزائي للعقد أو التنفيذ على الحساب

يهدف الفسخ الجزائي الذي يكسب فيها المتعاقد تلغيقها، وإذا أخل المتعاقد بأي شرط جوهرى من شروط التعاقد أو
أعمل أو أخل القوام وأحد التزاماته المقررة ولم يصلح أمر ذلك خلال أسبوع من تاريخ إنذاره بكتاب يرسل له
بخدمة البريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد على عنوانه المبين بمستندات التعاقد، مع تعريضه في
ذات الوقت والبريد الإلكتروني أو الفاكس بحسب الأحوال، وذلك للقيام بإجراء هذا الإصلاح، وفي حالة تقاضى
أو تباطؤ المتعاقد في تنفيذ التعاقد، فيكون للجهة الإدارية قبل انتهاء مدته الحق في اتخاذ أحد الإجراءات
التأديبية وفقاً لما تقتضيه المصلحة العامة:

- 1- فسخ التعاقد.
- 2- سحب العمل من المتعاقد وتنفيذه على حسابه بذات الشروط والمواصفات المعين عليها والمتعاقد عليها وذلك
بأحد طرق التعاقد المقررة بقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢
لسنة ٢٠١٤، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٩٢ لسنة ٢٠١٩.
- كما يصوب التأخير النهائي من حق الجهة الإدارية عدداً في حالة وفاة المتعاقد، كما يكون لها أن تخصم ما
تستحقه من غرامات وقيمة كل خساراً تلحق بها بما في ذلك فروق الأسعار والمصاريف الإدارية ومقابل
التأخير على أرصدة الدفعات المقدمة وفقاً لسعر الائتمان والخصم المعين من البنك المركزي في تاريخ
استحقاق هذه الدفعات وذلك من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للمتعاقد طرفها.
- وفي حالة عدم كفايتها يلجأ إلى خصمها من مستحقاته لدى أية جهة إدارية أخرى أياً كان سبب الاستحقاق
دون حاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قضائية، وذلك كله مع عدم الإخلال بحقها في الرجوع عليه بما لم تتمكن
من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري.

وفي جميع الأحوال لا يجوز للجهة الإدارية الجمع بين فسخ التعاقد والتنفيذ على حساب المتعاقد.

جزة الأعمال

في حالة فسخ العقد، أو التنفيذ على الحساب يتم عمل جرد وتحرير وتحرير كشف بالأعمال التي تمت وبالالات
والأنوات التي استعملت والمهمات التي لم تستعمل والتي يكون قد أوردتها المتعاقد بمكان العمل، ويتم ذلك
الجرد خلال شهر من تاريخ موافقة السلطة المختصة على الفسخ أو التنفيذ على الحساب ويكون بمعرفة
مسئول إدارة العقد من الجهة الإدارية أو مندوبها، بحسب الأحوال، وبحضور المتعاقد بعد إخطاره
بالحضور هو أو من يفوضه ويثبت هذا الجرد بموجب محضر يوقعه كل مسئول إدارة العقد، أو مندوبي
الجهة الإدارية بحسب الأحوال والمتعاقد، أو من يفوضه، فإذا لم يحضر أو لم يرسل مندوباً عنه فيجوز
الجرد في غيابة، وفي هذه الحالة يخطر المتعاقد بنتيجة الجرد، فإذا لم يبد ملاحظاته خلال أسبوع من تاريخ
وصول الإخطار إليه كان ذلك بمثابة إقرار منه بصحة البيانات الواردة في محضر الجرد، والجهة الإدارية
غير ملزمة بنقد شيء من هذه المهمات إلا بالقدر الذي يلزم لاتمام الأعمال فقط شريطة أن تكون صالحة
للاستعمال، أما ما يزيد على ذلك فيكلف المتعاقد بنقله من محل العمل.

وفي حالة عدم قيام المتعاقد بنقل المتبقي من مهمات فتقوم الجهة الإدارية ببيعها لحسابه وخصم ما
تبيته من مصروفات في سبيل ذلك.

١٠٠- وفاة المتعاقد

في حالة وفاة المتعاقد أثناء تنفيذ العقد، يحق للجهة الإدارية إنهاء العقد ورد التأمين النهائي لتورثة مالم
يكن لها مطالبات قبل المتعاقد.
وتشكل بقرار من السلطة المختصة لجنة لحصر الأعمال المنجزة وتكلفتها وتحديد المبالغ المنصرفة حتى
تاريخ الوفاة والمبالغ المتبقية له والأعمال المتبقية في العقد، ويدعى لحضور أعمال اللجنة ممثل عن
ورثة المتوفي.
ويجوز السماح لتورثة أو ممثلهم حال تقديمه طلب بذلك وتوافر المقدرة الفنية والمالية للاستمرار في
تنفيذ العقد بالشروط والمواصفات ذاتها المحددة به، شريطة أن يعينوا عنهم وكيلاً خلال فترة لا
تتجاوز شهراً من تاريخ الوفاة لاتمام الجزء الغير المنفذ من العقد، وفي حالة عدم مقدرتهم أو عدم

[Faint, illegible handwritten text at the top of the page]

[Faint, illegible handwritten text, possibly a date or header]

[Faint, illegible handwritten text in the middle section]

[Faint, illegible handwritten text at the bottom of the main content area]

نماذج وملاحظات

النموذج رقم (١) طلب الإيضاح / الاستفسار

اسم الشخص المقدم لطلب

الإيضاح / الاستفسار:

صفته:

الهاتف المحمول:

العنوان:

البريد الإلكتروني:

الإيضاح المطلوب / الاستفسار المطروح

الاسم:

وأحمل الرقم القومي /

جواز سفر:

سجل مدني:

تاريخ الإصدار:

ختم

صاحب العطاء /

العرض

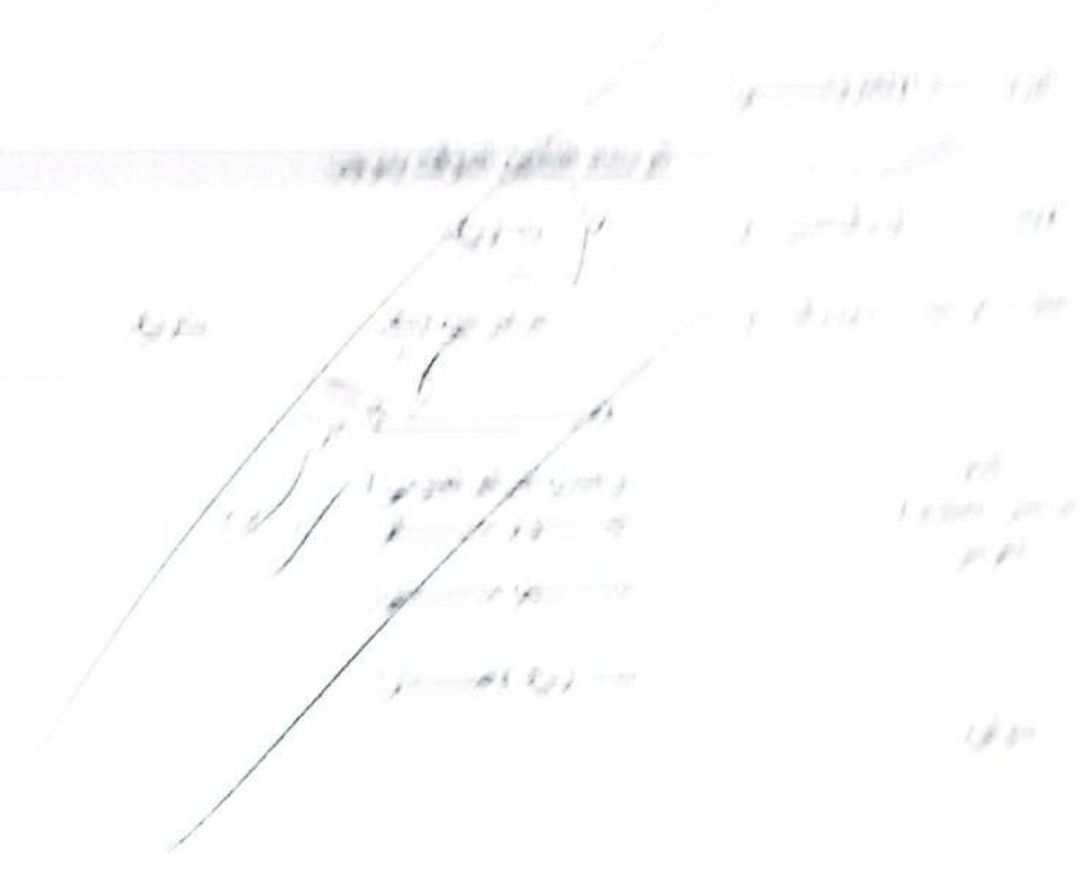
التوقيع

تحريراً في:

ملاحظة: يتعين إرفاق صورة ضوئية واضحة من بطاقة الرقم القومي أو جواز السفر لمقدم طلب الإيضاح / الاستفسار أو من يفوضه في التوقيع بحسب الأحوال، وكذلك التفويض.

المساحة الضوئية

المساحة



المساحة الضوئية هي المساحة التي تغطيها الصورة الفوتوغرافية المأخوذة من الجو أو من ارتفاع عالٍ. وهي تختلف عن المساحة الحقيقية التي تقاس على الأرض. المساحة الضوئية تتأثر بعدة عوامل منها ارتفاع الكاميرا، زاوية التصوير، وخصائص الفيلم المستخدم. المساحة الضوئية هي المساحة التي تغطيها الصورة الفوتوغرافية المأخوذة من الجو أو من ارتفاع عالٍ. وهي تختلف عن المساحة الحقيقية التي تقاس على الأرض. المساحة الضوئية تتأثر بعدة عوامل منها ارتفاع الكاميرا، زاوية التصوير، وخصائص الفيلم المستخدم.

النموذج رقم (٤) تفويض في حضور جلسات فتح المظاريف

اسم صاحب العطاء /

العرض:

الموضوع:

اسم الجهة العامة طالبة التعاقد:

السيد/السيدة مدير إدارة التعاقدات

تحية طيبة وبعد ،،،،،

استجابة لإعلانكم / لدعوتكم بتاريخ .../.../... في شأن التقدم بعطاءات / بعروض لتنفيذ مقاولات أعمال مشروع تحت عنوان،
فيتشرف الموقعون أدناه بموجب هذا الخطاب بتفويض السيد/.....، بصفته، بموجب وذلك لحضور جلسات فتح المظاريف الفنية والمالية المزمع عقدها بشأن التعاقد على تنفيذ مقاولات الأعمال المشار إليها بعالية، وممارسة كافة الاختصاصات المقررة لنا طبقاً لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩، فيما يخص إجراءات تلك الجلسات.

الاسم:

وأحمل الرقم القومي /

جواز سفر:

سجل مدني:

تاريخ الإصدار:

ختم

صاحب العطاء /

العرض

التوقيع

تحريراً في:

ملحوظة: يتعين إرفاق صورة ضوئية واضحة من بطاقة الرقم القومي أو جواز السفر للممثل القانوني لصاحب العطاء / العرض أو من يفوضه في التوقيع بحسب الأحوال، وكذلك المُستند الدال على التفويض.

النموذج رقم (٦) ملاحظة / اقتراح / شكوى

اسم مقدم الملاحظة / الاقتراح / الشكوى		
الصفة/الممثل القانوني:		
العنوان:		
اسم ورقم العملية:		
مضمون الاقتراح	مضمون الملاحظة	مضمون الشكوى

الاسم:

وأحمل الرقم القومي /

جواز سفر:

سجل مدني:

تاريخ الإصدار:

ختم
صاحب العطاء /
العرض

التوقيع

تحريراً في:

ملحوظة: يتعين إرفاق صورة ضوئية واضحة من بطاقة الرقم القومي أو جواز السفر للممثل القانوني لمقدم الملاحظة / الاقتراح / الشكوى أو من يفوضه في التوقيع بحسب الأحوال، وكذلك المستند الدال على التفويض.

العقد النموذجي
لقرارات الأعمال

العقد النموذجي لمقاولات الأعمال

ملاحظات هامة

- يهدف العقد النموذجي إلى توحيد وتنميط البنود الأساسية للعقود التي تبرمها الجهات الإدارية بما يتحقق معه تيسير العمل التنفيذي وسرعة إنجازة وتبسيط الإجراءات للعاملين بالجهات الإدارية والمتعاقدين معها.
- يتضمن العقد النموذجي البنود الأساسية التي تتفق وأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠٢٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتها ويتعين الالتزام بها، وإذا تراءى للجهة الإدارية إجراء تعديل أو تغيير في أي منها فإنه يتعين عليها حينئذ الرجوع إلى الأصل العام وهو عرض نمط العقد محل التعديل أو التغيير على جهة الفتوى المختصة لمراجعته استقلالاً.
- كما يتضمن العقد النموذجي في البند الثاني منه إشارة إلى الملاحق المرفقة والخاصة بالاشتراطات المرتبطة بطبيعة العملية محل التعاقد والتي يجب ألا تتعارض بأي شكل مع أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة المشار إليه ولائحته التنفيذية وتعديلاتها، ويجب على الجهة الإدارية استيفاءها وفقاً لما ضمنته من متطلبات واشتراطات بمراسة الشروط والمواصفات للعملية محل التعاقد.
- على السلطة المختصة بالجهة الإدارية ومن خلال إدارة التعاقدات / إدارة الشئون القانونية / المستشارين القانونيين، إضافة ما يرى من شروط أو قيود خاصة وفقاً لطبيعة العملية محل التعاقد، وبما لا يتعارض مع أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة المشار إليه ولائحته التنفيذية وتعديلاتها، وبما يكفل ضمان تحقيق المتطلبات الفنية للجهة، واستنداء كافة حقوق الدولة المالية، وتقوية مركزها القانوني حال الطعن على العقد قضائياً.
- تضمن العقد النموذجي فراغات (.....) يتعين استيفاءها، وكذا اختيارات (□) يتعين تحديد المناسب منها، وذلك وفقاً لما اتخذته الجهة الإدارية من إجراءات وما تضمنته كمراسة الشروط والمواصفات للعملية محل التعاقد.
- النسخة المرفقة هي الإصدار الأول حيث يعتبر نمط العقد النموذجي وثيقة حية قابلة للتحديث والتطوير، وفقاً لمستجدات العمل، على أن يصدر بذلك منشور عام وزارة المالية بناءً على ما تعرضه الهيئة العامة للخدمات الحكومية، ويوصى بمراجعة الموقع الإلكتروني لبوابة التعاقدات العامة بشكل دوري لتحميل النسخة المحدثة حال صدورها.

مقاولات الأعمال: كل ما يدخل ضمن التصنيف الصادر عن الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء، ويعتمد من وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية، وتخطر به الهيئة العامة للخدمات الحكومية لنشره على بوابة التعاقدات العامة.

تصويبات العقد

تعهدات الطرف	تعهد الطرف
بالأجل العقد	تعهد الطرف
موضوع العقد	تعهد الطرف
قيمة العقد	تعهد الطرف
مدة العقد	تعهد الطرف
القوانين النهائية	تعهد الطرف
التفاهة المتضمنة	تعهد الطرف
تعريف المصطلح	تعهد الطرف
التعهد من الطرفين	تعهد الطرف
مسئول إدارة العقد	تعهد الطرف
المعاهدة النهائية للجهة	تعهد الطرف
الرقابة والتفتيش	تعهد الطرف
صرف المستندات الجارية	تعهد الطرف
تعهد حجم العقد	تعهد الطرف
تعهد قيمة العقد	تعهد الطرف
الاستلام المؤقت	تعهد الطرف
التفاهة عن الاستلام	تعهد الطرف
الضمان	تعهد الطرف
الاستلام النهائي	تعهد الطرف
التنفيذ في التنفيذ	تعهد الطرف
خطر التنازل عن العقد	تعهد الطرف
الاحكام الجزائية	تعهد الطرف
سرية المعلومات	تعهد الطرف
التصاريح والرسوم	تعهد الطرف
الاتزام بيئوي	تعهد الطرف
الاتزام بيئوي	تعهد الطرف
قسط العقد	تعهد الطرف
القوانين الحاكمة للعقد	تعهد الطرف
قسط العمل	تعهد الطرف
حقوق طرفي العقد	تعهد الطرف
التسليم	تعهد الطرف

التوقيع

العقد النموذجي لمناقصات الأعمال

أنه في يوم الموافق تم إبرام هذا العقد بين كل من:
 أولاً ومقرها بصفتها المتعاقد، وهي الجهة المعنية / المستفيدة من عملية
، ويمثلها قانوناً في التوقيع على هذا العقد بصفته
 (إذا كان هناك مفوض لتوقيع العقد، تستكمل البيانات التالية)
 ويفوض عنه في التوقيع على هذا العقد (المسيد / المسودة) بصفته / بصفتها الوظيفية
 بموجب التفويض الصادر بالقرار رقم الصادر في

(طرف أول)

ثانياً

(إذا كان الطرف الثاني شخصاً اعتبارياً، تستكمل البيانات التالية)
 الكائن مقرها وشكلها القانوني والمصنفة () شركة كبيرة /
 مشروع متوسط / مشروع صغير / مشروع متناهي الصغر / سجل تجاري رقم بطاقة
 ضريبية رقم ملف ضريبي رقم مأمورية ضرائب كود بطاقة
 تصنيف بالاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء رقم فئة تصنيف تنتهي
 في تليفون رقم فاكس رقم بريد الإلكتروني ويمثلها السيد/
 جنسية بطاقة رقم قومي بصفته بموجب بصفته المتعاقد
 معه.

(إذا كان الطرف الثاني شخصاً طبيعياً، تستكمل البيانات التالية)

السيد / الجنسية / بطاقة رقم قومي / مهنته /
 مقيم بـ تليفون رقم فاكس رقم بريد الإلكتروني
 سجل تجاري رقم بطاقة ضريبية رقم ملف ضريبي رقم
 مأمورية ضرائب كود بطاقة تصنيف بالاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء رقم
 فئة تصنيف تنتهي في بصفته المتعاقد معه.

(طرف ثان)

تشهيد

- حيث أن الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على تنفيذ، وذلك بغرض تلبية احتياجاته بما يمكنه
 من تحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية ويضمن انتظام سير العمل، ووفقاً لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية،
 وحيث أبدى الطرف الثاني استعداده للقيام بذلك وإتمامه وفقاً للشروط والمواصفات وأية متطلبات أخرى
 وكما هو منصوص عليه بكراسة الشروط والمواصفات () و () العطاء / العرض المقدم منه، والذي
 قبله الطرف الأول.

- وفي ضوء اعتماد () السلطة المختصة / المفوض عنه بالقرار رقم الصادر
 في لإجراءات طرح العملية رقم بتاريخ وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها
 الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولانحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم
 ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ ونهياتهما، و () الإعلان / الدعوة / طلب عرض السعر) وكراسة

أدخل اسم الجهة الإدارية المتعاقدة

أدخل عنوان الجهة الإدارية المتعاقدة تفصيلاً والذي سيتم توجيه المراسلات والمكاتبات عليه.

أدخل اسم العملية كما ورد بالإعلان / الدعوة / طلب عرض السعر. وبكراسة الشروط والمواصفات.

أدخل صفة السلطة المختصة

أدخل اسم الشخص القانوني (شركة / مؤسسة / جمعية الخ)

يحدد بالمثل القانوني شركة مساهمة / شركة توصية بسيطة / شركة شخص واحد. الخ.

أدخل اسم العملية كما ورد بالإعلان بالدعوة / طلب عرض السعر. وبكراسة الشروط والمواصفات.

مع مراعاة ما إذا كان طبيعة العملية تتطلب إعداد كراسة شروط ومواصفات في حالة التعاقد بالاتفاق المباشر.

أدخل اسم السلطة المختصة ووظيفتها الوظيفية

أدخل اسم المفوض عن السلطة المختصة ووظيفته الوظيفية.

الشروط والمواصفات المنشورة على بوابة التعاقدات العامة بتاريخ بشأن المناقصة العامة / المحدودة / المحلية / ذات المرحتين الممارسة العامة / المحدودة الاتفاق المباشر رقم (.... لسنة) للتعاقد على
 - وفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد، وما أوصت به لجنة البت في المناقصة/الممارسة/ لجنة الاتفاق المباشر) بجلستها المعقودة يوم الموافق من قبول العطاء / العرض) المقدم من الطرفين الثاني بمبلغ (.....) (فقط ومقداره)، والذي تمت الترسية عليه، باعتباره الأفضل شروطاً وأقل سعراً / الذي تم ترجيحه بنظام النقاط) ومطابقتها للشروط والمواصفات الفنية واعتماد السلطة المختصة لتوصية اللجنة بتاريخ/...../.....
 - وبعد أن أقر الطرفان بأهليتهما وصفتيهما للتعاقد اتفاقاً على الآتي :

البند الأول

يُعتبر التمهيد السابق ، وكراسة الشروط والمواصفات التي تم التعاقد بناء عليها ، والعطاء / العرض المقدم من الطرف الثاني والمقبول من الطرف الأول ، وكافة المكاتبات والمراسلات والرسومات وغيرها من الأوراق والمستندات المتبادلة بين الطرفين، ومحاضر لجنة البت في المناقصة / الممارسة / لجنة الاتفاق المباشر) رقم (..... لسنة)، وأمر الإسناد رقم المؤرخ/...../.....، ومحضر استلام الموقع، والبرنامج الزمني التنفيذي المقدم من الطرف الثاني والمعتمد من الطرف الأول، وكافة الإجراءات السابقة على التعاقد، جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد، ومتمماً ومكملاً لأحكامه .

البند الثاني

تعتبر الملاحق التالية والمرفقة بهذا العقد جزءاً لا يتجزأ منه:

- ١- ملحق (١): وصف موضوع العقد.
- ٢- ملحق (٢): الاشتراطات الخاصة للتعاقد.
- ٣- ملحق (٣): التزامات طرفي التعاقد.
- ٤- ملحق (٤): البرنامج الزمني للتنفيذ.
- ٥- ملحق (٥):

البند الثالث

أقر الطرف الثاني بأن الغرض من هذا العقد هو تنفيذ مقاوله الاعمال وفقاً ووفقاً للمواصفات الفنية والمتطلبات والاشتراطات الواردة بكراسة الشروط ويلتزم بالتعاون والتنسيق مع الطرف الأول لتحقيق هذا الغرض.

ويلتزم الطرف الثاني بمراعاة كافة القوانين والنوائح والتعليمات والقواعد المعمول بها ذات الصلة بالمقاوله محل التعاقد سواء كانت سابقة أو لاحقة على إبرام العقد.

البند الرابع

- ١.١ اختيار طريق التعاقد الذي تم اتباعه لطرح العلية.
- ١.٢ لا يجوز للسلطة المختصة التفويض في التعاقد بطريق الاتفاق المباشر وذلك طبقاً لحكم المادة (٦٣) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.
- ١.٣ اضل اسم العلية كما ورد بالإعلان / الدعوة / طلب عرض السعر، وكراسة الشروط والمواصفات.
- ١.٤ إذا لم يستخدم أي من هذه الملاحق تضاف عبارة (غير مستخدم) قرين كل ملحق وعلى الصفحة المرفقة التي تحمل عنوان الملحق.
- ١.٥ يجب أن تكون كافة الملاحق وفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات.
- ١.٦ وذلك بالإضافة لاية ملاحق أخرى يوقعها الطرفين مستقبلاً.
- ١.٧ اضل وصف للاعمال محل العقد

هذا الطرف الثاني بتطبيق الأصل معالج هذا العقد طبقاً للشروط العامة والخاصة والمواصفات الفنية التي تم
التعليق بمدة غيرها، والخصيات والأسعار الموضحة به، وبما يطبق أمر الإسناد أو العينات المعتمدة، وفي
أمر من المحسنة، وذلك للمعاملة الجيدة والفضل للمعمدين المتعارفين فيها، وذلك طبقاً إجمالية مقدارها
(.....) (اللفظ ومقداره.....) (لا غير) شحلاً كافة الضرائب والرسوم والعمولات والتلفات
والجهد في التنفيذ، حيث أحسنه بتطبيق معالج هذا العقد.

المادة الخامسة

مدة الطرف الثاني بتطبيق مفعول الأصل "بموضوع هذا العقد خلال مدة مقداره: (..... يوم /
ساعة / دقائق) والتي تبدأ من..... (.....) (.....).
وإذا لم يحضر الطرف الثاني أو من يترأسه لاستهلال الموقع في التاريخ المحدد لتلك يعتبر هذا
التاريخ هو تاريخ البدء في العمل.
ويجوز للطرف الثاني وخلال فترة سريان التعاقد التقدم بطلب بتمديد مدة التنفيذ المحددة للمشروع حال
وجود أسباب ترجع لطرفه الأول وإحقيق الطرف الثاني من الانتهاء من تنفيذ الأعمال في الموعد
المحدد له. وحال تعليق الطرف الأول من تلك العجول يتم الموافقة على مد مدة التنفيذ وتعديل
الجدول الزمني الخاص بالعمارة دون لحصول مبالغ لأخير من الطرف الثاني.

المادة السادسة

مدة الطرف الثاني مبلغاً إجمالياً مقداره (.....) (اللفظ ومقداره..... لا غير) بما يعادل نسبة
(4%) من إجمالي هذا العقد كضمان نهائي، وذلك من خلال () نظم السداد الإلكترونية المعتمدة من وزارة
العملية () بخطاب الضمان لحساب الطرف الأول رقم..... بنوك..... بتاريخ..... /..... خصماً من مستحقاته
الصاحبة للصرف من ضريبة أخرى لدى الطرف الأول في الوقت المحدد للسداد / خصماً من مستحقاته
الصاحبة للصرف لدى..... بموجب خطابها رقم..... المعروض..... المقدم في الوقت المحدد للسداد /
(بحوز من مستحقاته في حالة الاتفاق المباشر) وفي حالة زيادة الأعمال عن القيمة التعاقدية بموافقة السلطة
المختصة يتم زيادة قيمة الضمان النهائي طبقاً للقيمة النهائية لمقاولات الأعمال محل هذا العقد، ويقتل هذا
التأمين متى ما طوّل مدة العقد بما فيها مدة الضمان..... ولا يزد إلى الطرف الثاني قيمة الضمان النهائي أو
ما يقابل منه إلا بعد التسليم النهائي والاعتماد محضر لجنة الاستلام من السلطة المختصة.

المادة السابعة

الضمانة لا تقبل صرف دفعة مقدمة () / العملية تقبل صرف دفعة مقدمة () يلتزم الطرف الأول بصرف
دفعة مقدمة للطرف الثاني من خلال نظم السداد الإلكترونية المعتمدة من وزارة المالية بمبلغ إجمالي مقداره
(.....) (اللفظ ومقداره.....) بما يعادل نسبة (.....%) من قيمة التعاقد مقابل خطاب ضمان بنكي معتمد
صالح من بنوك..... وأخير مقترن بأي قيد أو شرط بالقيمة والعملة ذاتهما على أن يبقى خطاب ضمان
الدفعة المقدمة ساري المفعول حتى التاريخ الذي يسترد فيه الطرف الأول كامل الدفعة المقدمة، ويتم استئصال
قيمة الدفعة المقدمة معاً يتم صرفه للمتعامل مقابل تخفيض قيمة خطاب الدفعة المقدمة بالنسبة ذاتها، وفي
جميع الحالات لا يتم صرف أية فروق أسعار أو تعويضات لما يتم شراؤه من قيمة الدفعة المقدمة.
مع التزام الطرف الثاني بأوجه الصرف المحددة بعطلته للدفعة المقدمة، وفي حالة ما إذا تبين للطرف الأول
أنه التنفيذ لعدم التزام الطرف الثاني بأوجه الصرف المحددة للدفعة المقدمة يتم تسهيل خطاب الضمان مقابل
الدفعة المقدمة.

محل البدء وفقاً لأمر الإسناد الصالح في هذا الشأن.

محل الضمان والعمارة من تاريخ حصولها مدة تنفيذ مقاولات الأعمال محل العقد، وذلك مثل استلام أي من الآتي: (المواقع أو الرسومات أو
الخصيات أو النسخة المطبوعة وغير ذلك) ويحوز الجميع بين أكثر من واقعة بحيث تبدأ سريان مدة التنفيذ من تاريخ الواقعة اللاحقة من أيهما
(حال التعويل على الآخر) أو من تاريخ الأخيرة منهما (حال التعويل على أكثر من واقعة).

محل استلام الجهد الإضافي.

مدة الضمان بحسب طبيعة العمل محل العقد.

يستلزم هذا في حالة ما إذا كانت قد تضمنت فرائض الشروط والمواصفات صرف دفعة مقدمة.

محل الضمان النسبية وفقاً لما ورد بالمادة (22) من اللائحة التنفيذية، ومراعاة النسبية المخصصة للمشروع وأحد المتوسطة والصغيرة والمتناهية

الضمان.

البند الثامن

يحظر على الطرف الثاني والعاملين لديه إجراء أي ارتباط مع الغير أو الاتخراط سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أي من الأعمال أو الأنشطة التي تتعارض مع تنفيذه لالتزاماته التعاقدية أو الأعمال الموكلة إليه بمقتضى هذا العقد، أو استغلال ما وفره له الطرف الأول لاستخدامه في تنفيذ محل هذا العقد بأي نوع من أنواع الاستغلال أو الاستخدام، وفي حالة مخالفه الطرف الثاني لأي من ذلك يحق للطرف الأول فسخ العقد.

البند التاسع

ويجوز للطرف الثاني أن يعهد بتنفيذ بعض بنود العملية محل التعاقد إلى غيره من الباطن ممن تضمن عطاوه بيئتهم وخبراتهم وما يسند إليهم من بنود وقبولهم الطرف الأول، وذلك وفقاً للضوابط والمحددات والاشتراطات الواردة بكراسة الشروط والمواصفات.

يجوز للطرف الثاني أن يقوم بتغيير من أسند إليهم تنفيذ بعض بنود العملية من الباطن إذا وجد مبررات لذلك شريطة أن يكون بذات الكفاءة الفنية والخبرة وأن يوافق عليه الطرف الأول، وفي جميع الأحوال يظل الطرف الثاني دون غيره مسئولاً أمام الطرف الأول عن تنفيذ العقد، كما يلتزم باطلاع من أسند إليهم تنفيذ بعض بنود العملية من الباطن على ما يخصهم من شروط العقد.

البند العاشر

يكلف الطرف الأول من يراه مناسباً من ذوي الخبرة يكون مسئولاً عن إدارة هذا العقد .

البند الحادي عشر

أقر الطرف الثاني بأنه عاين موقع تنفيذ محل هذا العقد المعاينة التامة النافية للجهالة قنونا، ومتفهم لظروف التنفيذ ذات الصلة وأنه قبل تنفيذ التزاماته التعاقدية بهذا الموقع وبحالته الراهنة دون أن يحق له الرجوع على الطرف الأول بالتعويض عن أية أضرار تترتب نتيجة عدم سلامته أو عن تعرض الغير له أو أي عيب خفي أو غير ذلك.

البند الثاني عشر

يحق لمهندسي الطرف الأول ومعاونيه ومن يفوضه دخول الموقع والمرور في كافة أرجائه في أي وقت للإشراف على تنفيذ ما يقوم به المتعاقد من أعمال سواء بغرض التفتيش أو المعاينة أو الاختبار أو أخذ مقاسات أو خلافه، وكذلك بغرض فحص واختبار المهمات والمواد والأعمال المطلوبة بمقتضى هذا التعاقد أثناء سير العمل، وكذا دخول الورش التي يتم فيها تصنيع أو إعداد المشغولات أو المصنوعات اللازمة للأعمال المتعلقة بالتعاقد بغرض فحصها أو اختبارها أثناء تصنيعها أو تجهيزها، وعلى المتعاقد أو ممثليه أو مفوضيه أو وكلائه أو رؤساء العمل التابعين له أو عماله وضع كافة المهمات والأعمال تحت الفحص والاختبار بواسطة مهندس الطرف الأول أو مساعديه، وتقديم جميع التسهيلات اللازمة لتلك المهمة، وتقديم كافة المساعدات والتصاريح والأدوات والعاملين والمعدات وكل ما تتطلبه طبيعة الفحص والاختبار، ولا يقتل إشراف مهندس ممثل الطرف الأول أو مفوضه أو معاونيه من مسئولية المتعاقد عن تنفيذ الأعمال بدقة طبقاً للمواصفات الفنية ونصوص التعاقد.

وفي حالة اكتشاف مخالفة الطرف الثاني لأي التزام يحق للطرف الأول توقيع أي من الاجراءين المنصوص عليهما في البند السادس والعشرون من هذا العقد .

البند الثالث عشر

يستخدم هذا البند في حالة ما إذا كانت كراسة الشروط والوصفات قد أجازت للمتعاقد أن يعهد ببعض بنود العقد لغيره من الباطن. اصلاً لحكم المادة (٨٧) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.

- يحق للطرف الثاني صرف دفعات تحت الحساب تبعاً لتقديم العمل وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ تقديمه المستخلص معزراً بالمستندات المستوفاة لشروط التعاقد، وفي حالة قبول هذه المستندات من الطرف الأول، على أن يكون صرف الدفعات تحت الحساب على النحو الآتي:
- بواقع نسبة (٩٥%) من القيمة المقررة للأعمال التي تمت فعلاً مطابقة للشروط والمواصفات وذلك من واقع جدول الفئات، كما يجوز صرف نسبة (٥%) الباقية والمحتجزة لمواجهة أي عيوب أو ملاحظات في الأعمال بقصر المقاول في إصلاحها أو تلافيها لحين الاستلام المؤقت نظير خطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المحلية ينتهي سريانه بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ حصول الاستلام المؤقت.
 - بواقع نسبة (٧٥%) من القيمة المقررة للمواد التي وردها المتعاقد لاستعمالها في العمل الدائم والتي يحتاجها العمل فعلاً وفقاً للبرنامج الزمني المنقوطة عليه بالعقد بشرط أن تكون مطابقة للشروط وموافقاً عليها وأن تكون مشونة بموقع العمل في حالة جيدة بعد إجراء الجرد الفعلي اللازم وذلك من واقع فئات العقد، وتعامل كالمشونات المواد التي تورد لموقع العمل صالحة للتركيب إلى أن يتم تركيبها.
 - بعد استلام الأعمال مؤقتاً تقوم اللجنة المختصة بالإشراف بتحرير كشوف الختامية بقيمة جميع الأعمال التي تمت فعلاً ويصرف للمقاول عقب ذلك مباشرة ما يستحقه بعد خصم المبالغ التي سبق صرفها على الحساب أو أي مبالغ أخرى مستحقة عليه.
 - وعند استلام الأعمال نهائياً بعد مدة الضمان وتقديم المقاول للمستندات الدالة على ذلك يسوى الحساب النهائي ويدفع للطرف الثاني باقي حسابة بما في ذلك التامين النهائي أو ما تبقى منه.
- وفي جميع الأحوال إذا لم يتم الوفاء بالمبالغ المستحقة للطرف الثاني في المواعيد المحددة بالعقد يلتزم الطرف الأول بأن يؤدي للطرف الثاني ما يعادل تكلفة التمويل لقيمة المطالبة أو المستخلص المعتمد عن فترة التأخير وفقاً لسعر الائتمان والخصم المعن من البنك المركزي وقت المحاسبة شريطة تقديم مستندات رسمية بالمبلغ المطالب به.

البند الرابع عشر

إذا طرأ من المستجدات بعد إبرام العقد ما يوجب تعديل حجم التعاقد يكون للطرف الأول أن يعدل كميات أو حجم العقد بالزيادة أو النقص وبما لا يجاوز (٢٥%) من كمية كل بند بذات الشروط والأسعار دون أن يكون للطرف الثاني الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول على موافقة السلطة المختصة، ووجود الاعتماد المالي اللازم، وأن يصدر التعديل خلال مدة تنفيذ العقد ولا يدخل فيها مدة الضمان، وألا يؤثر ذلك على أولوية التعاقد في ترتيب عطائه، وأن تعدل مدة هذا العقد إذا تطلب الأمر ذلك بالتقدير الذي يتناسب وحجم الزيادة أو النقص.

البند الخامس عشر

يلتزم الطرف الأول في نهاية كل ثلاثة أشهر تعاقدية بتعديل قيمة العقد وفقاً للزيادة أو الخفض في تكاليف بنود العقد التي طرأت بعد التاريخ المحدد () لفتح المظاريف الفنية / () أمر الإسناد بالاتفاق المباشر، وذلك وفقاً للتعاملات المحددة في عطاء الطرف الثاني لتلك البنود أو مشتقاتها ضمن عرضه الفني، والتي تم التعاقد على أساسها، وبإعادة البرنامج الزمني للتنفيذ من واقع نشرة الأرقام القياسية للمنتجين الصادرة من الجهاز المركزي لتعبئة العامة والإحصاء، ويكون هذا التعديل ملزماً للطرفين ويقع باطلاً كل اتفاق يخالف ذلك.

وإذا تأخر الطرف الثاني في تنفيذ مقابلة الأعمال لسبب يرجع إلى الطرف الأول، فيلتزم بنحاسبة الطرف الثاني على الكميات التي تم تنفيذها بعد ستة أشهر وفقاً لمعدلات التضخم الصادرة من الجهاز المركزي لتعبئة العامة والإحصاء.

البند السادس عشر

يلتزم الطرف الثاني بمجرد تمام العمل أن يغني الموقع من جميع المواد والأتربة والبقايا وان يمهده، وعلى أن يخطر الطرف الأول كتابةً بذلك، والا كان للطرف الأول الحق بعد إخطاره في تنفيذ ذلك على حسابه، ويخطر عندئذ بالموعد الذي حدد لإجراء المعاينة ويحضر محضر الاستلام المؤقت بعد تمام المعاينة ويوقعه كل من الطرف الأول أو مندوبه، بحسب الأحوال، الذين يخطر

تستخدم هذه الفقرة في التعاقدات التي تكون مدة تنفيذها سنة الشهر فأكثر.

تستخدم هذه الفقرة في التعاقدات التي تكون مدة تنفيذها أقل من سنة أشهر.

- يحق للطرف الثاني صرف دفعات تحت الحساب تبعاً لتقدم العمل وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ تقديمه المستخلص معزراً بالمستندات المستوفاة لشروط التعاقد، وفي حالة قبول هذه المستندات من الطرف الأول، على أن يكون صرف الدفعات تحت الحساب على النحو الآتي:
- بواقع نسبة (٩٥%) من القيمة المقررة للأعمال التي تمت فعلاً مطابقة للشروط والمواصفات وذلك من واقع جنول الفئات، كما يجوز صرف نسبة (٥%) الباقية والمحتجزة لمواجهة أي عيوب أو ملاحظات في الأعمال يقصر المقاول في إصلاحها أو تلافيها لحين الاستلام المؤقت نظير خطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المحلية ينتهي سريانه بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ حصول الاستلام المؤقت.
 - بواقع نسبة (٧٥%) من القيمة المقررة للمواد التي وردها المتعاقد لاستعمالها في العمل الدائم والتي يحتاجها العمل فعلاً وفقاً للبرنامج الزمني المتفق عليه بالعقد بشرط أن تكون مطابقة للشروط وموافقاً عليها وأن تكون مشونة بموقع العمل في حالة جيدة بعد إجراء الجرد الفعلي اللازم وذلك من واقع فئات العقد، وتعامل كالمشونات المواد التي تورد لموقع العمل صالحة التركيب إلى أن يتم تركيبها.
 - بعد استلام الأعمال مؤقتاً تقوم اللجنة المختصة بالإشراف بتحرير الكشوف الختامية بقيمة جميع الأعمال التي تمت فعلاً ويصرف للمقاول عقب ذلك مباشرة ما يستحقه بعد خصم المبالغ التي سبق صرفها على الحساب أو أي مبالغ أخرى مستحقة عليه.
 - وعند استلام الأعمال نهائياً بعد مدة الضمان وتقديم المقاول للمستندات الدالة على ذلك يسوى الحساب النهائي ويدفع للطرف الثاني باقي حسابه بما في ذلك التأمين النهائي أو ما تبقى منه.
- وفي جميع الأحوال إذا لم يتم الوفاء بالمبالغ المستحقة للطرف الثاني في المواعيد المحددة بالعقد يلتزم الطرف الأول بأن يؤدي للطرف الثاني ما يعادل تكلفة التمويل لقيمة المطالبة أو المستخلص المعتمد عن فترة التأخير وفقاً لسعر الائتمان والخصم المعن من البنك المركزي وقت المحاسبة شريطة تقديم مستندات رسمية بالمبلغ المطالب به.

البند الرابع عشر

إذا طرأ من المستجدات بعد إبرام العقد ما يوجب تعديل حجم التعاقد يكون للطرف الأول أن يعدل كميات أو حجم العقد بالزيادة أو النقص وبما لا يجاوز (٢٥%) من كمية كل بند بذات الشروط والأسعار دون أن يكون للطرف الثاني الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول على موافقة السلطة المختصة، ووجود الاعتماد المالي اللازم، وأن يصدر التعديل خلال مدة تنفيذ العقد ولا يدخل فيها مدة الضمان، ولا يؤثر ذلك على أولوية التعاقد في ترتيب عطائه، وأن تعدل مدة هذا العقد إذا تطلب الأمر ذلك بالقدر الذي يتناسب وحجم الزيادة أو النقص.

البند الخامس عشر

يلتزم الطرف الأول في نهاية كل ثلاثة أشهر تعاقدية بتعديل قيمة العقد وفقاً للزيادة أو الخفض في تكاليف بنود العقد التي طرأت بعد التاريخ المحدد (□ لفتح المظاريف الفنية / □ أمر الإسناد بالاتفاق المباشر)، وذلك وفقاً للعمليات المحددة في عطاء الطرف الثاني لتلك البنود أو مشتملاتها ضمن عرضه الفني، والتي تم التعاقد على أساسها، وبمراعاة البرنامج الزمني للتنفيذ من واقع نشرة الأرقام القياسية للمنجمين الصادرة من الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء، ويكون هذا التعديل ملزماً للطرفين ويقع باطلاً كل اتفاق يخالف ذلك.

وإذا تأخر الطرف الثاني في تنفيذ مقابلة الأعمال لسبب يرجع إلى الطرف الأول، فيلتزم بمحاسبة الطرف الثاني على الكميات التي تم تنفيذها بعد ستة أشهر وفقاً لمعدلات التضخم الصادرة من الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء.

البند السادس عشر

يلتزم الطرف الثاني بمجرد اتمام العمل أن يخلى الموقع من جميع المواد والأتربة والبقايا وأن يمهده، وعلى أن يخطر الطرف الأول كتابةً بذلك، والا كان للطرف الأول الحق بعد إخطاره في تنفيذ ذلك على حسابه، ويخطر عندئذ بالموعد الذي حدد لإجراء المعاينة ويحضر محضر الاستلام المؤقت بعد اتمام المعاينة ويوقعه كل من الطرف الأول أو مندوبيه، بحسب الأحوال، الذين يخطر

١٦١ تستخدم هذه الفقرة في التعاقدات التي تكون مدة تنفيذها ستة أشهر فأكثر.

١٦٢ تستخدم هذه الفقرة في التعاقدات التي تكون مدة تنفيذها أقل من ستة أشهر.

المقاول باسماتهم ويكون هذا المحضر من اصل واربع نسخ يسلم الاصل للادارة المالية ، ونسخة لادارة التعاقدات لحفظها بملف العملية ، ونسخة لادارة الطلبة او المستفيدة ، ونسخة لادارة المشرفة على التنفيذ ، وتسلم نسخة للطرف الثاني ، وفي حالة عدم حضور الطرف الثاني او من يفوضه في الميعاد المحدد تتم المعاينة ويوقع المحضر من مندوب الطرف الاول وحدهم ، واذا تبين من المعاينة ان العمل قد تم على الوجه المطلوب اعتبر تاريخ اخطار الطرف الثاني للطرف الاول باستعداده للتسليم الموقت موعد انتهاء العمل وبدء مدة الضمان ، واذا ظهر من المعاينة ان العمل لم ينفذ على الوجه الاكمل فيثبت هذا في المحضر ويوجمل الاستلام الي ان يتضح ان الاعمال قد تمت بما يطابق الشروط مع عدم الاخلال بمسئولية الطرف الثاني طبقا لاحكام القانون المدني وتبدأ من تاريخ المعاينة الاخيرة مدة الضمان.

البند السابع عشر

يلتزم الطرف الأول باستلام مقاولات الأعمال محل هذا العقد في المواعيد المحددة، وذلك حال مطابقتها للمواصفات والشروط المتفق عليها، ويحق للطرف الثاني حال نقائص الجهة المتعاقدة عن الاستلام التقدم بطلب للسلطة المختصة لتشكيل لجنة ثلاثية متخصصة من جهات محايدة لدراسة أسباب النقائص، وصورة منه لمكتب شكاوى التعاقدات العمومية وذلك للمتابعة، وعلى أن تبدأ أعمالها فور صدور قرار تشكيلها في موعد أقصاه 7 أيام من استلام الطلب، وسداد الطرف الثاني أتعاب الجهات الخارجية المشاركة فيها، وتقدم اللجنة تقريرها خلال مدة زمنية أقصاها ثلاثون يوماً ما لم تتطلب طبيعة العملية وحجمها مدة تتجاوز ذلك، ويكون تقريرها ملزماً للطرفين.

البند الثامن عشر

يضمن الطرف الثاني الأعمال موضوع هذا العقد وحسن تنفيذها على الوجه الاكمل لمدة سنة واحدة من تاريخ الاستلام الموقت، وذلك دون إخلال بمدة الضمان المنصوص عليها بالقانون المدني أو أي قانون آخر، ويكون الطرف الثاني مسؤولاً مسؤولة كاملة عن بقاء كافة الأعمال المنفذة سليمة وبحالة جيدة أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط التعاقد، فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم بإصلاحه على نفقته الخاصة، وإذا قصر في إجراء ذلك فللطرف الأول الحق في أن يجريه على نفقة الطرف الثاني خصماً من تأمينه أو من كافة مستحقاته لدى الطرف الأول أو أي جهة إدارية أخرى مع تحميله المصاريف الإدارية اللازمة وتحت مسؤوليته. كما يلتزم الطرف الثاني بضمان صلاحية الأصناف التي يقوم بتوريدها ضد عيوب الصناعة والخامة لمدة تساوي ذات المدة الكاملة لضمان الصنف المعيب ويلتزم باستبدال اصناف جديدة باية اصناف يظهر بها التلف او عيب أثناء فترة الضمان وذلك دون مقابل، مع منح المهمات المستبدلة فترة ضمان جديدة متماثلة ويظل التأمين النهائي عند الطرف الأول خلال فترة الضمان.

البند التاسع عشر

قبل انتهاء مدة الضمان بوقت مناسب يخطر الطرف الثاني الطرف الأول كتابياً للقيام بتحديد موعد للمعاينة، ومتى تبين أن الأعمال قد نفذت مطابقة للمواصفات بحالة جيدة فيتم تسليمها نهائياً، أما إذا ظهر من المعاينة أن الطرف الثاني لم يقم ببعض الالتزامات فيوجب الاستلام النهائي لحين قيامه باستكمال التزاماته، هذا مع عدم الإخلال بمسئوليته طبقاً لاحكام القانون المدني أو أي قانون آخر. عند استلام الأعمال نهائياً، وبعد انتهاء مدة الضمان وتقديم الطرف الثاني المستندات الدالة على ذلك يسوى الحساب النهائي، ويدفع للطرف الثاني باقي حسابه بما في ذلك التأمين النهائي أو ما تبقى منه.

البند العشرون

إذا تأخر الطرف الثاني أثناء تنفيذ العقد عن الميعاد المحدد له لسبب خارج عن ارادته فإنه يجوز للطرف الأول اعطائه مهلة اضافية بما لا يجاوز يوماً من المدة الأصلية للعقد دون توقيع غرامة تأخير، وفي حالة تاخره لسبب راجع له يحصل منه مقابل للتأخير دونما حاجة الي تنبيهه او انذار او اتخاذ اي اجراء اخر ، بنسبة (1%) من قيمة الاعمال او الختامي او من قيمة الجزء المتأخر بحسب الاحوال اذا لم

٢٦ يستخدم في حالة توريد اصناف مرتبطة بموضوع التعاقد (اعمال تشييد وبناء تسليم مفتاح) .

٢٧ اقل المهلة المناسبة (حيث انها متروكة للجهة بحسب الاحوال)

تتجاوز مدة التأخير نسبة (١%) من المدة الكلية للتفويض ، ويزاد مقابل التأخير بنسبة مدة التأخير بحسب الأحوال ذاتها والتي ان تصل الي (١٠%) من المدة الكلية للتفويض ، وبنسبة (١٥%) من قيمة الاعمال او الختامي او من قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال اذا تجاوزت مدة التأخير نسبة (١٠%) من المدة الكلية للتفويض ، وبحسب مقابل التأخير من قيمة الجزء المتأخر فقط اذا راي الطرف الاول ان الجزء المتأخر لا يمنع الانتفاع بما تم تنفيذه بشكل مباشر او غير مباشر علي الوجه الاكمل في المواعيد المحددة ، اما اذا راي ان الجزء المتأخر يمنع الانتفاع بما تم تنفيذه فيكون حساب مقابل التأخير من القيمة الاجمالية للعقد . ولا يخل توقيع مقابل التأخير بحق الطرف الاول في الرجوع علي الطرف الثاني بكامل التعويض المستحق عما اصابه من اضرار بسبب التأخير .

البند العاشر والعشرون

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ الأعمال محل التعاقد بنفسه وفي المواعيد المحددة وفقاً للمواصفات والشروط المتعاقد علي اساسها ، ولا يجوز له التنازل عن ذلك للغير كلياً أو جزئياً ، ومع ذلك يجوز له ان يتنازل عن المبالغ المستحقة له قبل الطرف الأول لأحد البنوك أو الشركات المالية غير المصرفية المرخص لها بمزاولة النشاط في جمهورية مصر العربية، ويكتفي في هذه الحالة بتصديق البنك أو الشركة دون الإخلال بمسئولية الطرف الثاني عن تنفيذ العقد وبما يكون للطرف الأول قبله من حقوق ، وفي حالة مخالفة ذلك بحق للطرف الأول فسخ العقد بإرادته المنفردة دون حاجة لاتخاذ أية إجراءات أو اذار أو تنبيه ، فضلاً عن حقه في اتخاذ كافة الإجراءات المنصوص عليها في قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ .

البند الثاني والعشرون

أقر الطرف الثاني بموجب توقيععه على هذا العقد بعدم صدور أحكام نهائية ضده في إحدى الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، أو في جرائم التهرب الضريبي، أو الجمركي.

البند الثالث والعشرون

يلتزم الطرف الثاني والعاملون لديه بالمحافظة على سرية وخصوصية ما يحصلون عليه من بيانات أو مستندات أو معلومات أياً كانت طبيعتها تكون متعلقة بالعقد ويتعهد بعدم إفشائها للغير دون موافقة الطرف الأول الكتابية، وذلك طوال مدة سريان العقد أو بعد انتهائه أو إنشائه أو فسخه، وبعد الإخلال بمبدأ السرية والخصوصية بمثابة إخلال جسيم بشروط العقد ودون الإخلال بأية عقوبة مقررّة في هذا الشأن.

البند الرابع والعشرون

يلتزم الطرف الثاني بتحمل كافة الضرائب والرسوم والدمغات وغيرها التي تستحق على هذا العقد من تاريخ توقيععه وسدادها في مواعيدها المحددة قانوناً.

البند الخامس والعشرون

مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٥١) من القانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ، على طرفا العقد بذل أقصى جهد للالتزام ببند التعاقد طوال مدة تنفيذه طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما توجبه مقتضيات حسن النية، وبمراعاة احكام المادة (٩١) من ذات القانون وفي حالة حدوث خلاف بينهما أثناء تنفيذه يتم عقد اجتماع مع مسئول إدارة العقد أو ممثل الطرف الأول بحسب الأحوال، وذلك خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ ظهور الخلاف بغرض مناقشته، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات الآتية:

- ١- فحص شروط التعاقد بكل دقة واتخاذ الحل المناسب للمشكلة.
- ٢- قيام إدارة التعاقدات المختصة باعداد تصور عن موضوع الخلاف، وتقديم رأي فني ومالي وقانوني لتسليطة المختصة. ويجوز لها الاستعانة باستشاري متخصص للمساعدة في دراسة الخلاف وتقديم الرأي.

في ضرورة التفاوض الذي يتم بالطرق الودية وما لا يمكن تحقيقه بالطرق القضائية، ولا سيما في
الضرورة الودية التي أقرها المادة 408 من القانون رقم 11-1987 المؤرخ في 19-11-1987
البريديات والهاتف والبرق، أما ضرورة التفاوض
وفي حالة المنازعة بين طرفي العقد والتفاوض، فذلك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالوسائل التي يتناولها العقد مع ضرورة
التفاوض والاعتناء في الفترة التي تسبق انعقاد العقد.

المادة الثامنة والعشرون

يتميز العقد في الغالب، وبإحدى أجزائه، وهو الفترة التي تسبق انعقاد العقد والتي تحدد جوهره من حيث
نوع العقد، وفي الطرف الأول استثناء حالة التفاوض الودي التي يتناولها العقد مع ضرورة العقد وفي
حالة عدم انعقاد التفاوض التي يتناولها العقد، وعلى الطرف الثاني العقد أو التفاوض الذي يتناول العقد في
الغالب، وبالنسبة إلى العقد ذاته، سواء كان العقد على استيفاء وفي الغالب، يترتب عن العقد الثاني
من حق الطرف الأول، كما يظهر أنه إن تضمن العقد شرطاً من قبيل التفاوض، وفيما لم يشر إلى ذلك، فإن
في ذلك فهو في الغالب، والمصادق على الإقرار، وذلك من أجل دفع التفاوض أو التفاوض الذي في الغالب، وفي
حالة عدم انعقاد العقد والتي تتضمنها العقد، وذلك من أجل دفع العقد الذي في الغالب، وذلك من أجل دفع
حالة التي فيها أجاز العقد التفاوض، وذلك من أجل دفع العقد الذي في الغالب، وذلك من أجل دفع العقد
من استيفاء من حقوق والتفاوض الإقرار.

المادة التاسعة والعشرون

يضع هذا العقد تفضيلاً في الحالات الآتية:

- 1- إذا تقرر أن الطرف الثاني استعمل القوة أو بواسطة غيره من الغير أو التفاوض في معاملة مع الطرف الأول
أو في معاملة على العقد.
- 2- إذا تقرر وجود تواطؤ أو مصادمة استغلال أو خداع أو احتياز من قبل الطرف الثاني.
- 3- إذا قضى الطرف الثاني أو الغير.

المادة العاشرة والعشرون

ويضع هذا العقد لإحكام التنازعات المصيرية، وبإحدى أجزائه أحكام قانون تنظيم المنظمات التي ترمي إليها الجهات
المعدة للتصديق والتفاوض، رقم 18-1 سنة 1987، ولجنة التفاوضية المصيرية بقرار وزير المالية رقم 199 لسنة
1987، فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد، كما تسمى في أحكام قانون القانون المدني المصيري
والتفاوض، رقم 171 لسنة 1988، وأحكام القانون رقم 18-1 سنة 1987، بشأن تفصيل المنهجيات المصيرية في
نظرة المصيرية، وأحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1988 لسنة 1987، بشأن رفع قاعدة الاتفاق
المصيري والتفاوض الإقرار.

المادة الحادية والعشرون

وفي حالة ما إذا كان العقد مع شخص طبيعي أو اعتباري خاص، ويكون نص العقد على النحو التالي:
"تضمنت معاملة مجلس الدولة من غيرها والتفاوض في حالة المنازعات التي قد تنشأ عن العقد أو التفاوض أو بند
من بنوده هذا العقد".

وفي حالة ما إذا كان العقد مع شخص اعتباري عام، ويكون نص العقد على النحو التالي:
"تضمنت المعاملة العمومية لتضمني القانون والتفاوض والتفاوض في حالة المنازعات التي قد تنشأ عن العقد أو
التفاوض أو بند من بنوده هذا العقد".

في حالة التصديق والتفاوض أو بند أو فقرة من بنوده أو فقرة من هذا العقد، وفي بنوده العقد، وفقراته المصيرية
ومزمنة نظر في ومنهجة نظمة آثارها العقودية والقانونية ما لم تكن من توطئة وما تضمني بالتفاوض من بنوده
وفقراته أيضاً لا يقبل التفاوض، أو تكون آثارها.

المبند الثلاثون

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما، وأن كافة المكاتبات والمراسلات والإعلانات والإخطارات والإنذارات القضائية التي توجه أو ترسل أو تعلن أو تخطر عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية والعقدية، وفي حالة تغيير أحد الطرفين يتعين عليه إخطار الطرف الآخر بالعنوان الجديد خلال خمسة عشر يوماً، بخطاب مسجل بعلم الوصول، وإلا اعتبرت مكاتباته ومراسلاته وإعلاناته وإخطاراته وإنذاراته على هذا العنوان صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية والعقدية.

المبند الحادي والثلاثون

تحرر هذا العقد من أصل وأربع نسخ موقعة من الطرفين، سلمت إحداها إلى الطرف الثاني، واحتفظ الطرف الأول بالأصل والنسخ الأخرى، للعمل بمقتضاها عند الاقتضاء واللزوم.

الطرف الثاني

الاسم:

الصفة:

التوقيع:

التاريخ:

الطرف الأول

الاسم:

الصفة:

التوقيع:

التاريخ:



دراسة الشروط والمواصفات الخاصة برفع كفاءة عدد ثلاث شقق بالرصافة قسم محرم بك - الإسكندرية

تحت إشراف كفاءة وتأهيل عدد ثلاث شقق:

(١) لائحة رقم (١) بالعطار ١٤ الرصافة - محرم بك.

(٢) لائحة رقم (٥) بالعطار ١٥ الرصافة - محرم بك.

(٣) لائحة رقم (٤) بالعطار ١٤ الرصافة - محرم بك.

وذلك عن طريق المناقصة المحلية .

خمس يوم الموافق / / ٢٠٢٦ في تمام الساعة

العنوان / ٢ ش محمود عزمي - العطارين

أعضاء لجنة تقنية الخاصة بوضع المواصفات الفنية:

١- المهندس/ منير نجف سعد أمين

٢- الأستاذ/ علي شعور واعد

٣- الأستاذ/ صلاح محمد علي



الشروط العامة

1- لا عمل موضوع المناقصة المحلية لرفع كفاءة وتأهيل عدد ثلاثة شقق
بغضرات الرصافة محرم بك - الاسكندرية:

أ- يقدم المصنف في ظروف اقتصادية سليمة ولا يترتب على ان تصد قيمة التأمين الابتدائي مع
المطروف التي تحوز المناقصة وفروها () فقط لا غير تصد قيمة التأمين الابتدائي
ب- ان يبيد مطوف الدفع بخصم ضمن غير مطروف سروري المفعول لمدة لا تقل عن ثلاثة اشهر من
تاريخ حيازة المصنف الذي يدخل المطروف التي يزيد () على ارساوا النهائي من قيمة الاعمال

تاليا :- المطروف التي يحتوي على :

أ- عمل الدراسة والشروط والمواصفات الخاصة بالتعليق المتضمنة على كل صفحة من الدراسة
والاعمال اذ على شراء دراسة الشروط.

ب- صورة من البطاقة الضريبية والسجل التجاري والتفيد بضريبة القيمة المضافة ان وجدت .

ج- الامانة بالاتزام بمل ما جاء بمراسة الشروط والمواصفات (خدم كل ورقة في المواصفات الفنية
بصناعة جيدة بالاتزام بمراسة الشروط) .

د- الامانة من بعد سروري لمدة شهرين على الاقل من تاريخ فتح المظاريف الفنية وغير جائز الرجوع
فيها .

تاليا :- المطروف العملي يحتوي على :

1- عرض الاسعار المقدم من الشركة مقدمة لطلبه بسعر كل بند من البنود على مدى شامنه كافة
نواع المصروفات والضرائب المقدمه قانونا .

2- بند الاتزام بتسوية المصروفات من تاريخ امر الاستد طبقاً لتداول الرضوية .

3- ضمان جودة الخدمات المستخدمة ضد جوب الصناعة .

د- المناقصة المذكورة تخضع لقانون المناقصات والمزايدات رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١١ ولاحقة
لتطبيقه .

ملاحظة :-

1- ان يتلف اثر المصروفات التي ترزء بعد حيازة فتح المظاريف الفنية .

2- يقتصر فتح المظاريف العملي على الشركات المضمولة قليا .

3- لمن شراء دراسة الشروط والمواصفات () فقط لا غير .

محمد كوردي

م. ك.

محمد كوردي



اقرار

المقيم في / قرنا السيد
بطاقة ضريبية / سجل تجاري
مامورية / سجل ضريبي
مامورية / سجل ضريبة قيمة مضافة

أني قد تحققت من جميع الاشتراطات والمواصفات الفنية الخاصة بهذه العملية والتي تحققت تماما من كافة تفاصيلها والتي قدمت عطفي هذا على أساس هذه التفاصيل وبناءً عليه فهذا اقرار قبولى لها واتعهد بتفيذ تنفيذ الأعمال التي تشملها هذه العطية وطبقاً لسنوات الضمان القانونية والمقررة بالكراسة على مسؤوليتي مع المطابقة التامة للاشتراطات والمواصفات المرفقة بها .
واتعهد بنهي الأعمال موضوع هذه المناقصة المحلية حسب العطاء المقدم وفق المواصفات الفنية المطلوبة والرفعة بمراسة الشروط والمواصفات .

كذلك اتعهد بقبول الجزاءات والغرامات المنصوص عليها بقانون (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ وذلك في حالة الاتزام بالشروط والمواصفات الفنية أو مدة نهو الأعمال .

كما اتعهد بسداد التأمين الايتدي المقرر لدخول المناقصة المحلية والبالغ قيمتها (جنية) فقط جنبها مصرى لا غير وكذلك التأمين النهائى المستحق عند الترسية بواقع ٥% من إجمالى قيمة العملية والذي يسترد بعد تسليم الأعمال مباشرة .

اتعهد ان أترك هذا العطاء سارى المفعول دون الرجوع فيه لمدة شهرين من التاريخ المحدد لجلسة فض

مطابق الفنية الخاصة بالمناقصة المحلية

وكسندك التعاملات العالية وأصدار الشيكات باسم /

المواد المستخدمة في تصنيع المنتج - المواصفات - القسم مخبر بلك - الاستشارية

أو لا أصناف المسبقة

رقم البند	وصف البند	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	الإجمالي	ملاحظات
1	تورب و 100 سم قطر مسطح في جهة واحدة و 100 سم قطر المسوية في جهة واحدة و 100 سم قطر المسوية في جهة واحدة و 100 سم قطر المسوية في جهة واحدة	بالعدد	1			
1 1	تورب و 100 سم قطر مسطح في جهة واحدة و 100 سم قطر المسوية في جهة واحدة و 100 سم قطر المسوية في جهة واحدة و 100 سم قطر المسوية في جهة واحدة	بالعدد	1			
1 2	تورب و 100 سم قطر مسطح في جهة واحدة و 100 سم قطر المسوية في جهة واحدة و 100 سم قطر المسوية في جهة واحدة و 100 سم قطر المسوية في جهة واحدة	بالعدد	1			
2	تورب و 100 سم قطر مسطح في جهة واحدة و 100 سم قطر المسوية في جهة واحدة و 100 سم قطر المسوية في جهة واحدة و 100 سم قطر المسوية في جهة واحدة	بالعدد	1			
3	تورب و 100 سم قطر مسطح في جهة واحدة و 100 سم قطر المسوية في جهة واحدة و 100 سم قطر المسوية في جهة واحدة و 100 سم قطر المسوية في جهة واحدة	بالعدد	1			
1	تورب و 100 سم قطر مسطح في جهة واحدة و 100 سم قطر المسوية في جهة واحدة و 100 سم قطر المسوية في جهة واحدة و 100 سم قطر المسوية في جهة واحدة	بالعدد	1			
2	تورب و 100 سم قطر مسطح في جهة واحدة و 100 سم قطر المسوية في جهة واحدة و 100 سم قطر المسوية في جهة واحدة و 100 سم قطر المسوية في جهة واحدة	بالعدد	1			
3	تورب و 100 سم قطر مسطح في جهة واحدة و 100 سم قطر المسوية في جهة واحدة و 100 سم قطر المسوية في جهة واحدة و 100 سم قطر المسوية في جهة واحدة	بالعدد	1			

عبدالله

سلي

المواعظ العلمية لاصحابنا الطاهرين و... كفاية الطلبة رقم 1 بالخط رقم 14 - الرضا عليه السلام - جريدة بيك - الاسطورية

رقم الخط	رقم العدد	الصفحة	موضوع الوحدة	الاصناف	ملاحظات
1	1	1	بالمعنى	الاصناف	بالمعنى
2	1	1	بالمعنى	الاصناف	بالمعنى

اولا: اعمال السجدة

رقم الخط	رقم العدد	الصفحة	موضوع الوحدة	الاصناف	ملاحظات
1	1	1	بالمعنى	الاصناف	بالمعنى
2	1	1	بالمعنى	الاصناف	بالمعنى

2- العمدة الرئيسية

Handwritten signature and notes in the top right margin.

1	1	1	بالمعنى	الاصناف	بالمعنى
1.1	1	1	بالمعنى	الاصناف	بالمعنى
1.2	1	1	بالمعنى	الاصناف	بالمعنى
2	1	1	بالمعنى	الاصناف	بالمعنى
3	1	1	بالمعنى	الاصناف	بالمعنى
4	1	1	بالمعنى	الاصناف	بالمعنى

Handwritten notes at the bottom left.

رقم الشهادة	وصف الشهادة	الوحدة	النسبة	سعر الوحدة	الاصناف	ملاحظات
1	تدريب وتزكية بائعين على صرف الفسحة (مستطبة) من صرف الفسحة من وزارة التجارة ووزارة العمل ووزارة الصناعة ووزارة الزراعة ووزارة التعليم من طرف توج الزطام مع اعضاء الهيئة قبل التصديقات و المصطلحات الاخرى من اهل مدينة وجمعية وجميع ما يترده تشوهر العمل طبقا لاصول الفسحة و المصطلحات الفنية و تعليمات المهتمين المشرف	بالعدد	1			
2	تدريب وتزكية هو من (استراتيجيات سوق هوية عظمى) من جهة مجلس 50 سنة 40 سنة داخل نظام جواز الترخيص 50 سنة 120 سنة 50 سنة و العمل ووزارة و تنظيمه من طرف توج الزطام مع اعضاء الهيئة قبل التصديقات و المصطلحات الفنية و تعليمات المهتمين المشرف	بالعدد	1			
3	خطية لقرى موهبة مستطبة تشمل جميع ما يترده تشوهر العمل طبقا لاصول الفسحة و المصطلحات الفنية و تعليمات المهتمين المشرف	بالعدد	1			
4	تدريب وتزكية صرف خاص بمسألة الاضيق شامل جميع ما يترده تشوهر العمل طبقا لاصول الفسحة و المصطلحات الفنية و تعليمات المهتمين المشرف	بالعدد	1			
5	تدريب وتزكية صرف خاص بمسألة الاضيق شامل جميع ما يترده تشوهر العمل طبقا لاصول الفسحة و المصطلحات الفنية و تعليمات المهتمين المشرف	بالعدد	1			
6	صرف تكليف لجميع الفرق في المنطقة الرئيسية (بالرعية صرف تكليف) شامل جميع ما يترده تشوهر العمل طبقا لاصول الفسحة و المصطلحات الفنية و تعليمات المهتمين المشرف	بالعدد	1			

ملاحظات

الاصناف

سعر الوحدة

النسبة

الوحدة

بالعدد

بالعدد

بالعدد

بالعدد

بالعدد

ملاحظات

ملاحظات

ملاحظات

7	العدد	5	العدد	1	العدد	1	العدد	1
8	العدد	4	العدد	4	العدد	1	العدد	1
9	العدد	4	العدد	4	العدد	1	العدد	1
10	العدد	1	العدد	1	العدد	1	العدد	1
11	العدد	1	العدد	1	العدد	1	العدد	1

525
9-7-2019

ملحوظة: الاجراء قديمة للزيادة او النقصان طبقا للتطبيق الفني

Handwritten signature

Handwritten mark

Handwritten mark

1
 بالمرح المريرج توريد وتركيب سيراميك من اجود الاتواع قرز اول وذلك لزوم حوايط المطبخ ومن عينة معتمدة باللون المطلوب بسبك لا يقل عن 6سم ويجب ان يكون السطح مستوي تماما بدون تدرج او التواء مع النظامه في السمك واللون على ان يكون التثبيت حتى ارتفاع 1.8م سيراميك والسعر شامل جميع ما يلزم لنهو العمل طبقا لاصول الصناعة والمواصفات الفنية وتعليمات المهندسين المشرف

2
 بالمرح المريرج توريد وتركيب سيراميك من اجود الاتواع قرز اول وذلك لزوم حوايط المطبخ ومن عينة معتمدة باللون المطلوب بسبك لا يقل عن 6سم ويجب ان يكون السطح مستوي تماما بدون تدرج او التواء مع النظامه في السمك واللون والسعر شامل جميع ما يلزم لنهو العمل طبقا لاصول الصناعة والمواصفات الفنية وتعليمات المهندسين المشرف

3
 بالمرح المريرج توريد وتركيب سيراميك من اجود الاتواع قرز اول وذلك لزوم حوايط الحمام ومن عينة معتمدة باللون المطلوب بسبك لا يقل عن 6سم ويجب ان يكون السطح مستوي تماما بدون تدرج او التواء مع النظامه في السمك واللون والسعر شامل جميع ما يلزم لنهو العمل طبقا لاصول الصناعة والمواصفات الفنية وتعليمات المهندسين المشرف

4
 بالمرح المريرج توريد وتركيب سيراميك من اجود الاتواع قرز اول وذلك لزوم ارضيات غرفة القسيول ومن عينة معتمدة باللون المطلوب بسبك لا يقل عن 6سم ويجب ان يكون السطح مستوي تماما بدون تدرج او التواء مع النظامه في السمك واللون والسعر شامل جميع ما يلزم لنهو العمل طبقا لاصول الصناعة والمواصفات الفنية وتعليمات المهندسين المشرف

5
 بالمرح المريرج توريد وتركيب سيراميك من اجود الاتواع قرز اول وذلك لزوم ارضيات مسطح الشقة من دون المطبخ والحمام وغرفة القسيول ومن عينة معتمدة باللون المطلوب بسبك لا يقل عن 6سم ويجب ان يكون السطح مستوي تماما بدون تدرج او التواء مع النظامه في السمك واللون مع الاخذ في الاعتبار عمل وزارة (اسكنك) بارتفاع 10 سم وكذلك وزارة لفرقة القسيول والسعر شامل جميع ما يلزم لنهو العمل طبقا لاصول الصناعة والمواصفات الفنية وتعليمات المهندسين المشرف

الإلتزام
 2013.5
 2013.5
 2013.5

الاسم: / رقم الملف: / التاريخ: /

1- **المقدمة:** تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تحليل دور التعليم في خلق فرص العمل ورفع مستوى المعيشة. كما سيتم مناقشة التحديات التي تواجه التعليم في ظل التطور التكنولوجي السريع.

2- **أهمية التعليم:** يعد التعليم من الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، حيث يساهم في بناء الكوادر البشرية المؤهلة لسوق العمل، ويعزز الوعي المجتمعي، ويخلق بيئة مناسبة للابتكار والتطوير.

3- **التحديات:** تواجه العديد من الدول تحديات في توفير تعليم جيد للجميع، خاصة في المناطق الريفية والفقيرة، حيث تعاني من نقص في البنية التحتية التعليمية ونقص المعلمين المؤهلين.

4- **الفرص:** مع التقدم التكنولوجي، تظهر فرص جديدة في التعليم الإلكتروني، مما يتيح الوصول إلى التعليم من أي مكان وفي أي وقت، مما يساهم في سد الفجوة التعليمية.

5- **الخلاصة:** التعليم هو الاستثمار الأمثل في المستقبل، ويجب على الحكومات والمؤسسات المعنية اتخاذ خطوات عاجلة لتحسين جودة التعليم وتوفير فرص تعليمية متكافئة للجميع.

6- **التوصيات:** يجب تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تطوير التعليم، ودعم البحث العلمي في مجال التربية والتعليم، والتوجه نحو التعليم المهني والتقني لتلبية احتياجات سوق العمل.

7- **المراجع:** تم استعراض العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت دور التعليم في التنمية، والتي ساهمت في صياغة هذه الدراسة.

ملاحظات	الإجمالي	سعر الوحدة	الكمية	الوحدة	رقم البند
			1	بالمطوية	1
			1	بالمطوية	2
			1	بالمطوية	3

خامساً: أعمال الالومينايل

ملاحظات	الإجمالي	سعر الوحدة	الكمية	الوحدة	رقم البند
			1	متر	1
			1	العدد	2
			2	العدد	3

Handwritten signature

سك

Handwritten signature

2	بالمعد	4	بالمعد	<p>توريد وتركيب هويزر (مستطقي سفل جودا علية) من جنة طين 40 سم 40 سم 40 سم بطبق جر ريت اسود جوالا طين طين 120 سم 45 سم و عمل و زوايا و حلقه من طين نوع الرطب مع اعطاء النوية لكل التوريب و المسر يشمل الحلاطه بالقطر 4 طرية او حاد سبلمر طيلبا لعيبة الصمغدة و عمل على اليه تثبت الوض و وصلات التغطية بطييه اليه ردة و المستحقة و حلقه او وصلات الصمغ ف حتى الرب طين هويزر شامل التثبيت حسب ارشادات الصمغ و التليل بالمسكوكون الطاقوم لل طرية و التظريفات حول جميع الوض و جميع ما يلزم تنهد العمل طيلبا لاصول الصمغدة و المو اصطلات الفنية و تعليمات المهندسين المشرف.</p>
---	--------	---	--------	---

تاليا : أعمال الكهر باء

رقم البند	وصف البند	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	الإجمالي	ملاحظات
1.1	مطابح التوحيثك قاطع صومى مجوز 63 امير	العدد	1			
1.2	مطابح حديدية من ارتفاع التيار الكهر باء	العدد	1			
1.3	مطابح حديدية ارضي EARTH LEAKAGE	العدد	1			
1.4	مطابح اوتوماتيك 32 امير	العدد	5			
1.5	مطابح اوتوماتيك 20 امير	العدد	8			
2	توريد وتركيب واختيار مطرح اضاءة سقف او حائط بامتداد قطاع (2*2) سم وحصل على البند نصيب المطرح من وصلة مطابح الاجرة وكذلك من التغطية الصومية من لوحة التوزيع وكذلك حصل على البند وحدات الاجرة مع تكليم عتبات للاعتمه قبل التغطية وكذلك المسورات التركيب من ورس وشاسيه ولفه وخلاله و المسر شامل جميع ما يلزم تنهد العمل طيلبا لاصول الصمغدة و المو اصطلات الفنية و تعليمات المهندسين المشرف	العدد	28			
3	توريد وتركيب واختيار مطرح بريزة حائط بامتداد قطاع (3*2) سم وحصل على البند نصيب المطرح من التغطية الصومية من لوحة التوزيع وكذلك المسورات التركيب من ورس وشاسيه ولفه وخلاله و المسر شامل جميع ما يلزم تنهد العمل طيلبا لاصول الصمغدة و المو اصطلات الفنية و تعليمات المهندسين المشرف	العدد	38			
4	توريد وتركيب واختيار مطرح بريزة حائط بامتداد قطاع (4*2) سم وحصل على البند نصيب المطرح من التغطية الصومية من لوحة التوزيع وكذلك المسورات التركيب من ورس وشاسيه ولفه وخلاله و المسر شامل جميع ما يلزم تنهد العمل طيلبا لاصول الصمغدة و المو اصطلات الفنية و تعليمات المهندسين المشرف	العدد	9			
5	توريد وتركيب واختيار مطرح بريزة حائط بامتداد قطاع (5*2) سم وحصل على البند نصيب المطرح من التغطية الصومية من لوحة التوزيع وكذلك المسورات التركيب من ورس وشاسيه ولفه وخلاله و المسر شامل جميع ما يلزم تنهد العمل طيلبا لاصول الصمغدة و المو اصطلات الفنية و تعليمات المهندسين المشرف	العدد	4			

12

م

2-1-5	2-	1	بالمطرفة	بالمطرفة	بالمطرفة	بالمطرفة	بالمطرفة	بالمطرفة	بالمطرفة
2-1-21	2-	1	بالمطرفة	بالمطرفة	بالمطرفة	بالمطرفة	بالمطرفة	بالمطرفة	بالمطرفة

ملاحظة: التثبيت لثبات التربة أو التثبيت طبقا للتطبيق الفني

رابعاً: أعمال الدهان والنجارة :

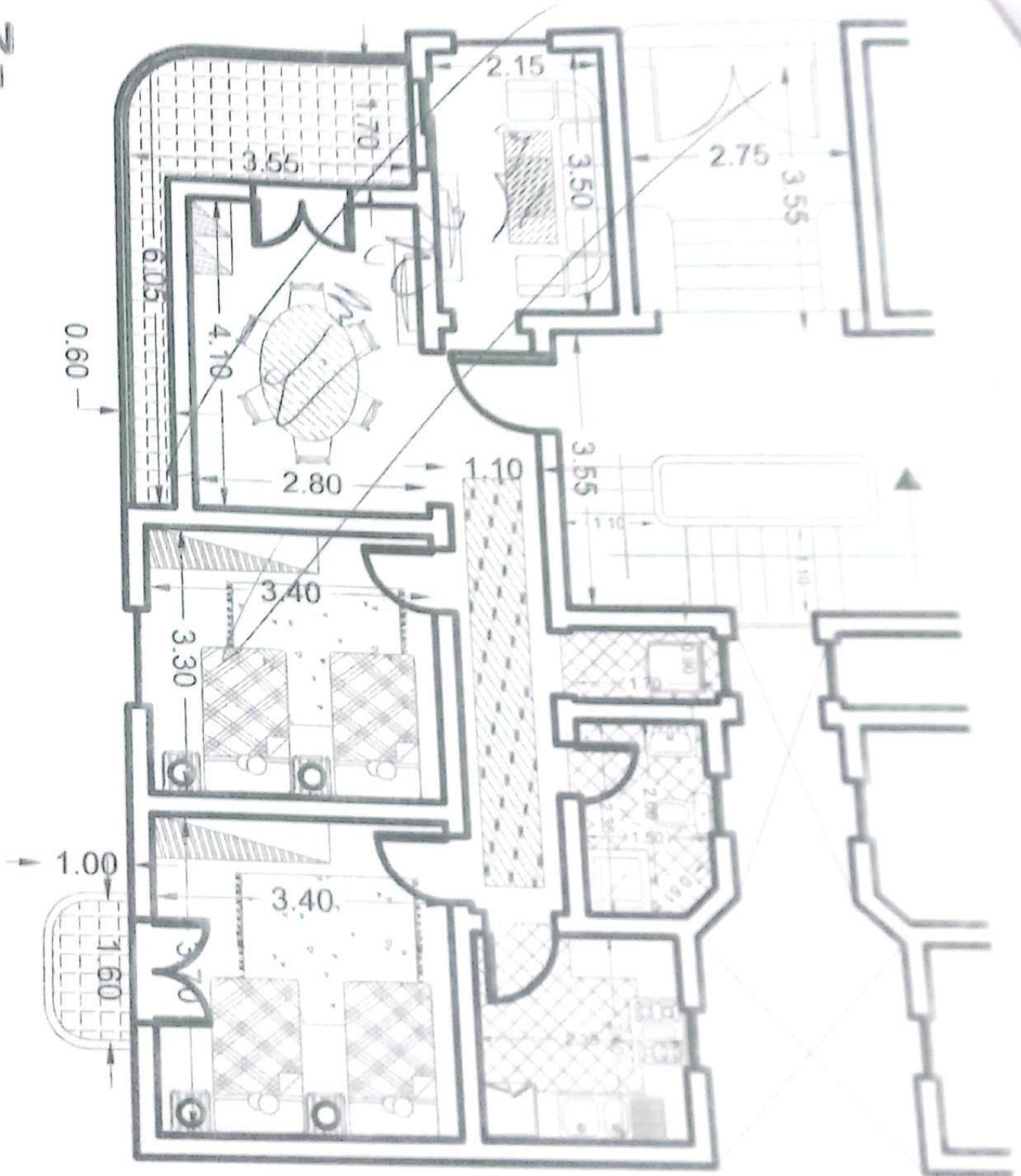
ملاحظات	الاجملي	سعر الوحدة	الكمية	الوحدة	وصف البند	رقم البند
			1	بالمطرفة	بالمطرفة	1
			1	بالمطرفة	بالمطرفة	2
			1	بالمطرفة	بالمطرفة	3

خامساً: أعمال الالوميناك

ملاحظات	الاجملي	سعر الوحدة	الكمية	الوحدة	وصف البند	رقم البند
			1	متر	بالمطرفة	1
			1	المعد	بالمطرفة	2
			2	المعد	بالمطرفة	3

المسقط الأفقي للشقة رقم (١) بالعقار ١٤ الرصافة - محرم بك - الاسكندرية

موضح به الأبعاد الداخلية ومقترح الأثاث المطلوب



ملاحظة: جميع القياسات تحت العجز والزيادة.

صالح سرور

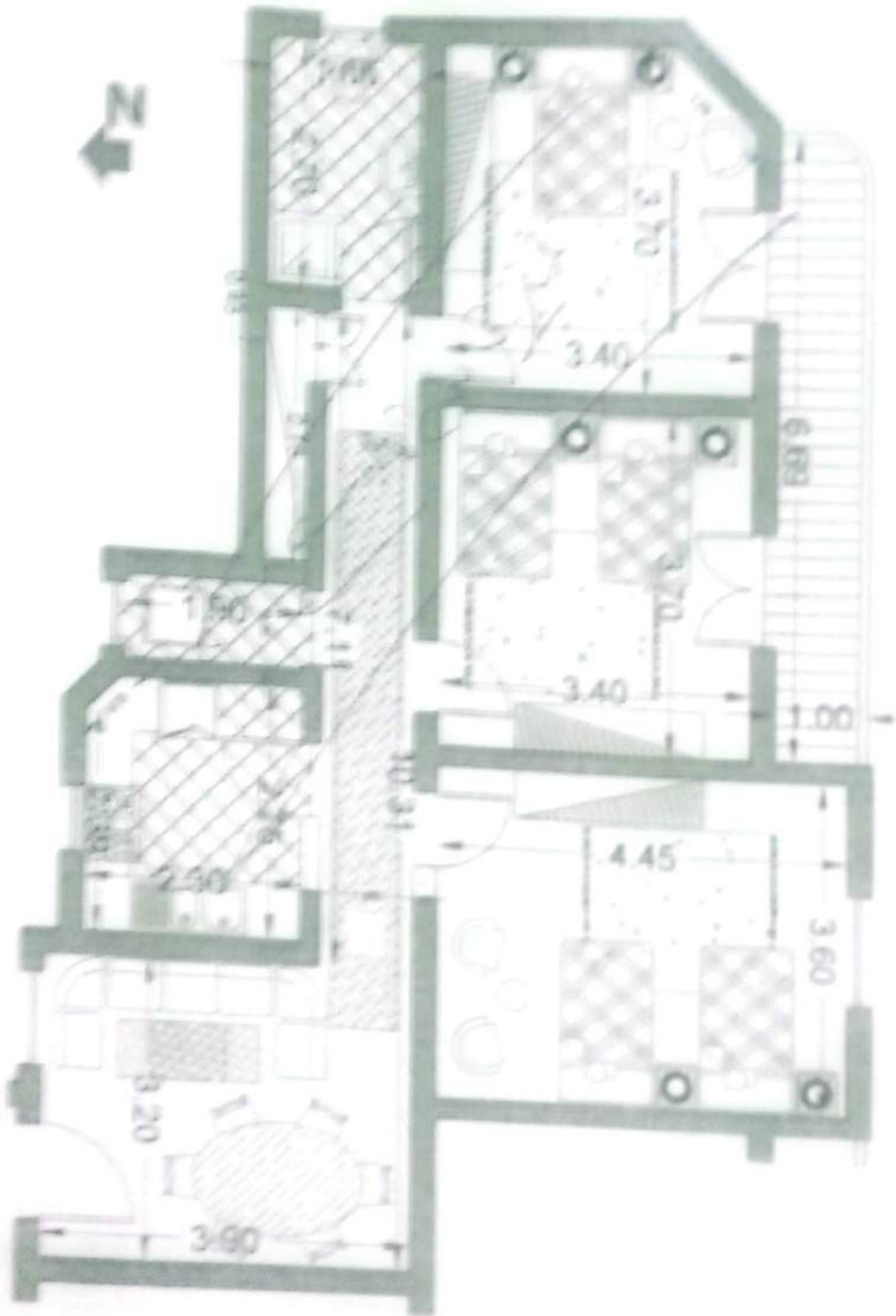
سك

١٤

١٤

المسقط الأفقي للشقة رقم (5) بالطابق 15 الرصافة - معزم بك - الإسكندرية

موضح به الأبعاد المنطوية ومقترح الإنشاء المعلق



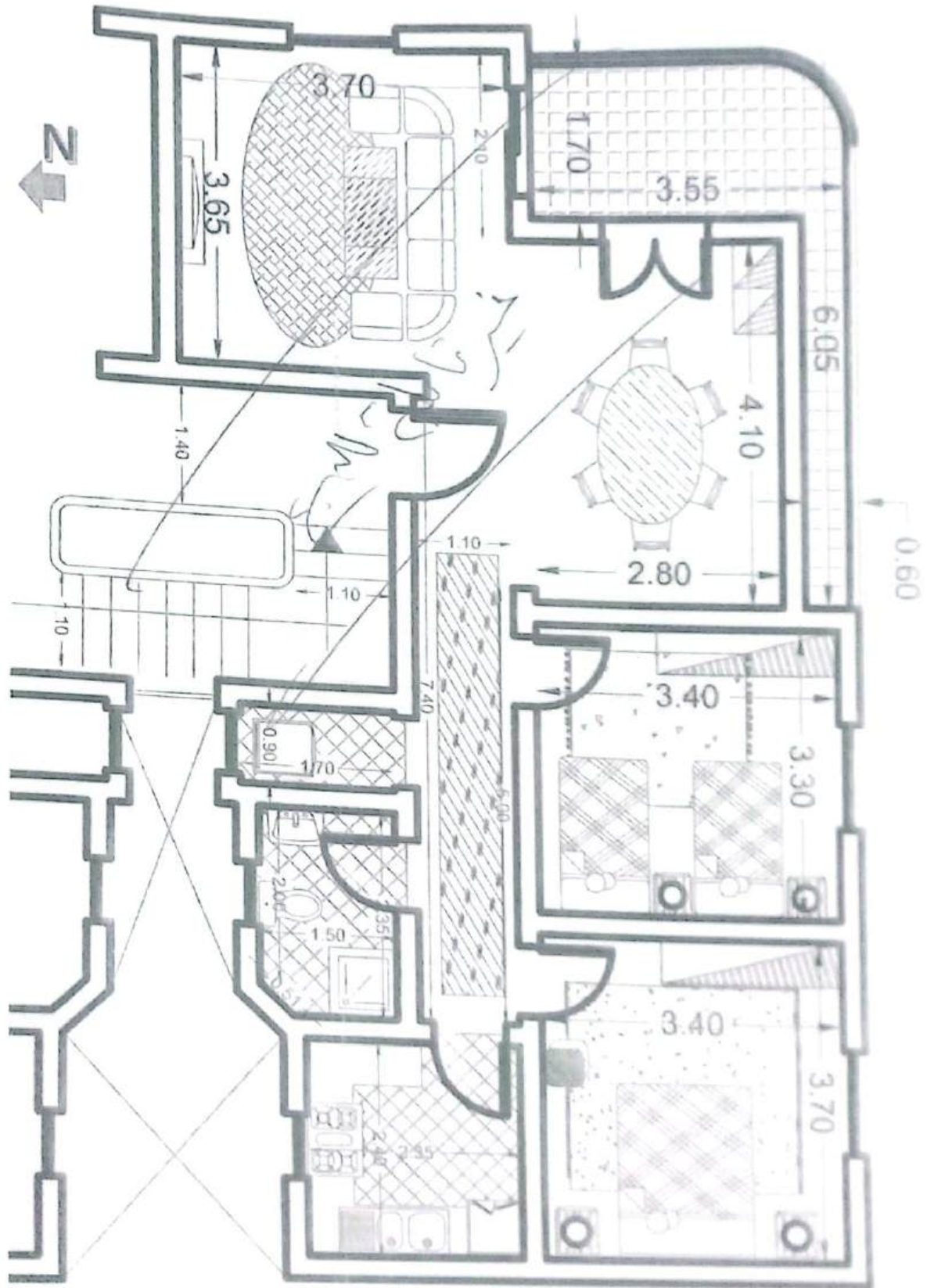
منحرفة: جميع القياسات تحت العجز والريشة

Handwritten signature

Handwritten mark

المسقط الأفقي للشقة رقم (٤) بالعقار ١٤ الرصافة - محرم بك - الاسكندرية

موضح به الأبعاد الداخلية ومقترح الأثاث المطلوب



ملحوظة: جميع القياسات تحت العجز والزيادة.

Handwritten signatures and initials at the bottom of the page.